



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

مرجعية السيد السيستاني وحقوق المواطنة

محمد هادي زاهد غروي

7

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مرجعية السيد السيستاني
وحقوق المواطنة



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

مرجعية السيد السيستاني وحقوق المواطنة

محمد هادي زاهد غروي

7

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب: مرجعية السيد السيستاني وحقوق المواطنة

المؤلف: محمد هادي زاهد غروي

عدد الصفحات: 74 صفحة

الناشر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الطبعة الأولى - بغداد 2024

ISBN: 978-9922-9781-8-5

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

لا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من المركز.

ملاحظة: الآراء والأفكار الواردة في هذا المطبوع لاتعبر بالضرورة عن رأي المركز وسياساته.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3732) لسنة 2023

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

المحتويات

11.....	المقدمة.....
11.....	أساسيات حقوق المواطنة.....
13.....	مكانة وأهمية رؤية السيد السيستاني.....
15.....	أهمية حقوق المواطنة ونطاقها من وجهة نظر آية الله السيستاني.....
17.....	مصاديق حقوق المواطنة من وجهة نظر آية الله السيستاني.....
18.....	1- الحق في الحياة.....
19.....	2- حق المشاركة في تقرير المصير.....
20.....	أ. حق التصويت.....
22.....	ب. الحق في تحديد طبيعة النظام السياسي.....
24.....	ج. حق الشعب في شرعية الحكومة.....
25.....	د. حقوق المواطنين ومنظومتهم القيمية.....
27.....	هـ. حق الأقلية في منظومة اتخاذ القرار.....
28.....	و. حق المرأة.....
29.....	ح. حق المواطنة لرجال الدين.....

- 3- الحق في التجمع والمسيرات.....31
- 4- الحق في إدارة البلاد إدارة جديرة.....34
- أ. الحق في الإصلاحات.....34
- ب. الحق في مكافحة الفساد.....35
- ج. الحق في الحياة الكريمة.....36
- 5- الحق في محاكمة عادلة.....38
- 6- الحق في الأمن.....40
- أ- الأمن في الحياة.....41
- ب- الأمن الاقتصادي.....42
- 7- حق التمتع بالعدالة الاجتماعية.....47
- 8- حق الحرية.....48
- 9- الحق في الخصوصية.....50
- 10- الحق في التعليم.....51
- أساسيات حقوق المواطنة من وجهة نظر آية الله السيستاني.....52
- 1- كرامة الإنسان الذاتية.....52

- 55.....2- المشاركة والحرية
- 56.....3- المساواة
- 58.....4- الأخوة
- 60.....واجبات المواطنة من وجهة نظر آية الله السيد السيستاني
- 60.....1- احترام القانون
- 61.....2- تقبل المسؤولية
- 66.....كلمة أخيرة

المقدمة

يعدُّ البحث عن الحقوق أحد خصائص العالم الحديث. ولذلك، فإننا في العالم الجديد، نواجه من ناحية، العديد من أنواع الحقوق المختلفة، مثل حقوق الإنسان، وحقوق الحيوان، وحقوق البيئة، ومن ناحية أخرى، تم إنشاء مؤسسات ومنظمات لرصد هذه الحقوق كي لا يضيع حق أو يُنتهك. حقوق المواطنة هي واحدة من الحقوق الأكثر أهمية في الوقت الحاضر. تُعرّف حقوق المواطنة في سياق أنّ الفرد مواطنٌ وعضوٌ في مجتمع سياسي وفي إطار الدولة - الأمة¹، ويقال إنها تلك الحقوق التي يتمتع بها عامة الناس والتي تتحملها الحكومة على عاتقها. وبالمقابل تقوم الحكومة بأداء تلك الحقوق من تشريع القوانين واستخدام الأدوات والإمكانيات وعوامل القوة والسلطة المتوفرة لديها².

أساسيات حقوق المواطنة

ترتكز أنواع الحقوق التي يتم الاهتمام بها والتأكيد عليها اليوم، على أسس معرفية وأنثروبولوجية خاصة، وحقوق المواطنة ليست مستثناة عن هذه القاعدة. والأسس النظرية لحقوق المواطنة هي:

1- الكرامة المتأصلة في الإنسان: يرى بعض المفكرين أن الإنسان يملك كرامة - بغض النظر عن أي اعتبار أو تعيين - لذلك فهم يرون أن للإنسان كرامة ذاتية متأصلة. وهناك فريق آخر يرى أن كرامة الإنسان أمر اكتسابي والإنسان بما يحمله من إيمان وتقوى فهو يُعدُّ صاحب كرامة. فلا كرامة لغير المؤمن المتقي. ومن الواضح أن الاعتراف بحقوق المواطنين واحترامها كونهم مواطنين؛ وبغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والعنصرية والدينية، أمرٌ ينسجم تماماً مع القبول بالكرامة المتأصلة والذاتية في البشر.

1. ورعي، السيد جواد، التعرف على أساسيات حقوق المواطنة، ص16.

2. المرجع نفسه، صفحة 10.

2- الحرية: لقد فسّر المفكرون الحرية بأنها القوة المطلقة للقيام بالفعل أو تركه، والمرجعية التي تعتبر القيام بالفعل أو عدمه ضرورياً للإنسان قد تكون القانون السماوي أو القانون المتفق عليه بين الناس أو قانون العقل. وفي كل الأحوال فإن الحرية هي أحد أسس حقوق المواطنة، فالمجتمع الذي لا يتمتع فيه عامة الناس بالحرية، لا يمكن فيه الحديث عن حقوق المواطنة بمعناها الواسع.

3- المشاركة: تعني المشاركة أن يلعب الجمهور دوراً في تقرير مصيره. ولا يمكن ضمان حقوق المواطنين دون المشاركة الفعالة وحضور الناس وإحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية. ولذلك فإن المجتمع الذي لا يسجل الشعب الحضور والمشاركة فيه بعيد كل البعد عن نيل المواطنين لحقوقهم المشروعة.

4- المساواة: تعني المساواة أن يتمتع المواطنون بنفس الإمكانيات التي يتمتع بها عامة الناس، وتعني أيضاً أن الجميع متساوون أمام القانون.

5- الأخوة: الأخوة أمر غير مادي وهي قيمة أخلاقية وروحية، والمواطنون هم أناس تربطهم علاقة ودية وتجمعهم العواطف والمشاعر نفسها تجاه وطنهم، ويقفون إلى جانب بعضهم البعض في الأفراح والأتراح، وإن سعادة المجتمع رهينة بالعلاقة الأخوية بين مواطني المجتمع مع بعضهم البعض³.

حقوق المواطنة هي من الحقوق التي تثير بعض التحديات بين الأمة والحكومة، فالأمة تريد أن تطور حقوقها وتطالب الحكومة بأن تقوم بأداء حقوقها كاملة، ولكن من ناحية أخرى تحاول الحكومات تفسير حقوق المواطنة بشكل ضيق. ومع ذلك، فإن هذا التحدي يصبح أكثر صعوبة في المجتمعات الاستبدادية ومع الحكام المستبدين.

3. التعرف على أساسيات حقوق المواطنة، 23-36، مرجع سابق.

بالإضافة إلى هذا التحدي، تواجه المجتمعات الإسلامية تحدياً آخر، وهو حقوق المواطنة للأقليات الدينية. -بمعنى هل إن غير المسلمين- بمعناه العام؛ أي أتباع الديانات السماوية، أتباع الفرق الناشئة والمرتدين، أي الأشخاص الذين كانوا مسلمين ثم ارتدوا، هل يتمتعون بحقوق المواطنة، أو هل إن أتباع الأنبياء من أهل الكتاب هم وحدهم لهم حقوق أهل الذمة؟

مكانة وأهمية رؤية السيد السيستاني

منذ سقوط حكومة صدام حسين في نيسان 2003 أدى آية الله العظمى السيد علي السيستاني دوراً فريداً في تطورات العراق، حيث قام بدور إيجابي ومؤثر جداً في تطوراته ليس كزعيم سياسي بل كأب روعي للعراقيين، صاحب بصيرة ووعي كامل وفهم شامل للقضايا العراقية.

وقد أعلن آية الله السيد السيستاني مراراً وتكراراً أن دوره في العراق ليس القيادة السياسية للشريعة أو لفئة معينة، بل هو الأب الحنون لجميع العراقيين والمهتم والحارس لمصالحهم⁴، وهو يرى أن صوت المرجعية الدينية ممزوج بصوت الشعب العراقي المظلوم بكل طوائفه وقوميته وأعراقه ولا يجعل أي فرق بينهم⁵.

ومن خلال تصريحاته ومواقفه التي أعلنها كالأب الطيب والقوي وفي الوقت المناسب، سجل حضوراً قوياً وفريداً من نوعه على الساحة السياسية في العراق، واستطاع

4. «موقع سماحة السيد في المرجعية الدينية في العراق وفي خارجه واضح، وسماحته فوق المنازعات وليس طرفاً فيها ورعايته الأبوية لجميع المؤمنين من مقلديه وغيرهم بل للعراقيين كافة»؛ رقم 2، «سماحته ليس طرفاً في أي نزاع بل هو فوق المنازعات ورعايته تعم الجميع»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 6، «وينبغي أن يعرف الجميع أن سماحة السيد - دام ظله - ليس طرفاً في أي نزاع يحدث هنا أو هناك وأن رعايته الأبوية كانت ولا تزال تعم جميع العراقيين»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 39. يراجع: النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، إعداد حامد الخفاف، دار المؤرخ العربي.

5. «وأشار سماحته إلى أن المرجعية الدينية التي ... وسيبقى صوتها مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا تفریق بين انتماءاتهم وطوائفهم وأعراقهم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88.

أن ينقذ العراق من أزمات عديدة مثل الانقسام والحرب الأهلية الطائفية وغزو داعش للعراق وقيادته إلى ساحل الأمن والسلام.

من أهم مواقف آية الله السيد السيستاني وأكثرها تأثيراً، بياناته وتوصياته وتوجيهاته الأخلاقية للمقاتلين في ساحات الجهاد ضد الدواعش. وبحسب كاتب هذه السطور، فإن تلك البيانات هي عبارة عن المنطق الأخلاقي لآية الله السيستاني؛ لأن سماحته لم يتوقف بمجرد ذكر المبادئ الأخلاقية، بل وثق كل أمر من الأوامر الأخلاقية بآيات أو أحاديث أو سيرة الأئمة الأطهار (ع)، لذلك فإن رسالته ذات دلالات أخلاقية واستدلالية مهمة.

ومن خلال التدقيق والتأمل في تصريحات آية الله السيد السيستاني، وأجوبته لأسئلة الصحفيين، وكذلك خطب صلاة الجمعة في كربلاء -التي ألقىت بموافقة والتنسيق مع سماحته، والمتوفرة في موقعه الرسمي على الشبكة المعلوماتية- يمكن تتبع الفكر السياسي والهواجس والانشغالات السياسية لآية الله السيد السيستاني.

وفيما يتعلق بصحة انتساب خطب صلاة الجمعة في كربلاء المقدسة إلى السيد السيستاني، تجدر الإشارة إلى أن الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بكربلاء التي يلقيها الشيخ مهدي الكربلائي والسيد أحمد الصافي، إما أنها يتم إعدادها في مكتب آية الله السيد السيستاني تحت إشراف سماحته وتوجيهه وتقرأ دون أي تغيير؛ أو يقوم الشيخ مهدي الكربلائي والسيد الصافي بكتابة الخطبة، وقبل إلقتها يتم إجراء بعض التغييرات اللازمة عليها، وفي بعض الخطب الأخرى، يتم التنسيق مع مكتب آية الله السيد السيستاني في مجال تناول المواضيع العامة فقط⁶، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقالة اعتمدت غالباً على

6. «هل إن خطبة الجمعة الثانية التي تلقى في الصحن الحسيني من قبل الشيخ الكربلائي والسيد الصافي تكتب في النجف وترسل إليهما أم إنها من إعدادهما؟ كان قسم منها يعدّ في مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف بتوجيه ومراجعة سماحته ويُقرأ بالنص، وقسم آخر كان من إعداد فضيلتي الشيخ الكربلائي والسيد الصافي ويتم إجراء بعض التغييرات الضرورية عليه قبل إلقائه، وقسم ثالث كان مما ارتجله صاحبنا الفضيلة ضمن عناوين عامة متفق عليها مع مكتب سماحة السيد (دام ظلّه)؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، ما يخص الأوضاع الراهنة في العراق، حواراً مع مدير مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في لبنان حول دور المرجعية في المشهد الديني والسياسي.

النصوص التي كُتبت في مكتب آية الله السيد السيستاني وتحت إشرافه، أو تم تعديلها ونقلها مع كلمة «النص» و المتوفرة في موقع سماحته الرسمي على شبكة المعلومات.

أجل إن أحد الاهتمامات الكبرى لآية الله السيد السيستاني، والذي يمكن رؤيته بوضوح من خلال المصادر المذكورة أعلاه، هو «حقوق المواطنة». ومن المهم جداً معرفة آرائه فيما يتعلق بأساسيات حقوق المواطنة ونطاقها؛ لاعتبار آية الله السيد السيستاني فقيهاً ومرجعاً تقليدياً من الدرجة الأولى، وإن آراءه فيما يتعلق بحقوق المواطنة تركز على المبادئ الدينية من جهة، ومن جهة أخرى، فهو يلاحظ المجتمع العراقي التعددي بمختلف أعراقه وأقلياته الدينية. ولهذا السبب يمكن الاستشهاد بآرائه ونظرياته في هذا الشأن أيضاً من قبل الدول ذوات الحكم الإسلامي.

أهمية حقوق المواطنة ونطاقها من وجهة نظر آية الله السيد السيستاني

وفقاً لرؤية آية الله السيد السيستاني، فإن حقوق المواطنة مهمة جداً؛ وتتجلى تلك الأهمية من خلال شدة تركيزه على كلمات تتعلق بحقوق المواطنة سواء في تصريحاته ورسائله وإجاباته عن أسئلة الصحفيين، مثل: الانتخابات والمشاركة وصناديق الاقتراع واحترام حقوق المواطنين والمسيرات والاحتجاجات السلمية.

ومن النقاط المهمة في فكر آية الله السيستاني، والتي يمكن اعتبارها مما تميز به سماحته، أنه يرى أن نطاق حقوق المواطنة واسع، ويرى أن جميع مواطني البلد بغض النظر عن اختلافهم في المعتقد، أو الدين أو العرق أو اللغة لديهم حقوق متساوية كسائر المواطنين.

إن كلمات مثل: مواطني العراق جميعاً، العراقيين جميعاً، الوطن كل الوطن أو جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن ميولهم الدينية والعرقية والعنصرية، والتي

تستخدم كثيراً في تصريحاته ورسائله، تعبر عن وجهة نظره الواعية.

أصدر آية الله السيد السيستاني بياناً إثر التعرض على الكنائس في بغداد والموصل بتاريخ 3 أغسطس/2004 ذكر فيه بوضوح: «نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام»⁷.

عبارة «غيرهم من الأقليات الدينية» هي عبارة عامة ونظراً لتنوع الأقليات الدينية في العراق، فهي تشمل أتباع جميع الأديان والمذاهب التي تعيش في العراق⁸.

وأيضاً، بالتزامن مع تعليق عضوية السيد سياننا نيكنام في مجلس مدينة يزد الإيرانية لكونه زرادشتياً⁹، سئل آية الله السيد السيستاني عن حقوق الأقليات الدينية في المجتمع الإسلامي ومشاركة أهل الكتاب في شؤون المسلمين، فقال رداً على ذلك: لا يحرم استعمال مهارات غير المسلمين¹⁰.

وبالإضافة إلى هذا النداء، فقد أكد سماحته كثيراً في رسالته إلى المقاتلين في الجهاد ضد داعش حرمة أرواح غير المسلمين وممتلكاتهم، وجاء في جزء من رسالته: «الله الله في حرمة عامة الناس ممن لم يقاتلوكم، لاسيما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم، فإنه لا تحلّ حرمة من قاتلوا غير ما كان معهم من

7. «نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 68.

8. «طبعاً آية الله منتظري في كتابه رسالة الحق ص 142 المنشور بتاريخ 9/6/1383 (ه.ش) منح حق المواطنة للأقليات الدينية، وفي كتابه الحكومة الدينية وحقوق الإنسان ص 154 المنشور بتاريخ 4/1386/9 (ه.ش) منح حق المواطنة للأقليات الدينية غير المعروفة، وفي استفتاءاته بتاريخ 25/2/1387 و 25/3/1387، وعلى الرغم من أن الطائفة البهائية تُعدُّ فرقة ضالة ولكن بالنسبة لهم ولجميع الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أي من الديانات السماوية الأخرى لهم أيضاً الحق في المواطنة.

9. موقع تابناك، 24 أكتوبر 2017، الرمز الإخباري: 741323. وطبعاً مع تدخل مجمع تشخيص مصلحة النظام في هذا الأمر، تم إلغاء قرار تعليق عضوية السيد نيكنام.

10. وكالة شفقنا الدولية للأنباء، 5 نوفمبر 2017.

أموالهم. وإياكم والتعرض لغير المسلمين أيًا كان دينه ومذهبه فإنهم في كنف المسلمين وأمانهم، فمن تعرض لحرمتهم كان خائناً غادراً»¹¹.

بالطبع فإن مصطلح «غير المسلمين» الذي جاء في جواب الاستفتاء والرسالة إلى المقاتلين يشير إلى وجهة نظر سماحته بخصوص امتلاك جميع أفراد المجتمع لحقوق المواطنة بغض النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي.

يَعْتَبِر آية الله السيد السيستاني احترام ومراعاة حقوق المواطن أمراً في غاية الأهمية لدرجة أنه التقى بمواطني منطقة الجادرية في العراق، الذين تعرضوا لضغوط من بعض أصحاب السلطة للتخلي عن أراضيهم السكنية بأسعار منخفضة، مؤكداً أن معاملة المواطنين بهذه الصورة تتعارض مع الشريعة والقانون، وأكد أن من أهم واجبات المسؤولين حماية ممتلكات المواطنين وحقوقهم ومنع المسؤولين الرسميين من التعدي على ممتلكات الناس من خلال أساليب العنف والربح¹².

مصاديق حقوق المواطنة من وجهة نظر آية الله السيستاني

لحقوق المواطنة مصاديق مختلفة، وقد أولى آية الله السيد السيستاني في رسائله وتصريحاته اهتماماً أكبر لبعض المصاديق والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة، ولم يول اهتماماً يذكر ببعض الحقوق الأخرى للمواطنين، والتي تعدُّ مهمة أيضاً، أو أنه لم يذكرها. الحقيقة هي أن هذا الأمر لا يعود إلى الاستخفاف بتلك الحقوق أو عدم الاعتراف بها بل

11 «الله في حرمت عامّة الناس ممن لم يقاتلوكم، لاسيّما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم، فإنه لا تحلّ حرمت من قاتلوا غير ما كان معهم من أموالهم ... وإياكم والتعرض لغير المسلمين أيًا كان دينه ومذهبه فإنهم في كنف المسلمين وأمانهم، فمن تعرض لحرمتهم كان خائناً غادراً، وإنّ الخيانة والغدر لهما أقبح الأفعال في قضاء الفطرة ودين الله سبحانه»؛ موقع مكتب سماحه المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، ما يخص الوضع الراهن في العراق، نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد (12/2/2015).

12. «وإدان سماحته هذه الممارسات المخالفة للشرع والقانون، مؤكداً أن من أهم واجبات من هم في مواقع السلطة وبيدهم زمام أمور البلد هو حماية ممتلكات المواطنين وحقوقهم، والوقوف في وجه من يسعون في التعدي عليها بالإرهاب والتخويف ولا سيما من يحملون صفات رسمية»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، بيان مكتب سماحته (دام ظلّه) بعد استقبال عدد من المواطنين من أهالي منطقة الجادرية، (19/08/2023).

إلى الظروف الخاصة التي يعيشها العراق، فهناك حقوق جوهرية مثل الحق في الحياة، الحق في الأمن، الحق في المشاركة في تقرير المصير، والتي كانت أيضاً عرضة للتجاهل، وقد شدّد وركز سماحته عليها أكثر. وبالطبع، بحسب الأسس الفكرية لآية الله السيد السيستاني وتصريحاته وبياناته، يمكن تفسير منهجه ونظرته إلى بعض الحقوق التي لم يتم التأكيد عليها بشكل أقل.

1- الحق في الحياة

إن أول وأهم حق للمواطن هو حق الحياة، أي يجب احترام حياة المواطنين ولا يجوز انتزاع حق الحياة منهم إلا بالقانون.

ويشدد آية الله السيد السيستاني كثيراً على الحق في الحياة، بما في ذلك في رسالته للمقاتلين: «فالله في النفوس، فلا يُستحلّن التعرّض لها بغير ما أحلّه الله تعالى في حال من الأحوال، فما أعظم الخطيئة في قتل النفوس البريئة وما أعظم الحسنة بوقايتها وإحيائها»¹³.

يثمّن سماحته حق الحياة لجميع المواطنين ويحترم دماءهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، ويحذر من يسفك دماء المسلمين وغير المسلمين بسبب الانتماءات الطائفية¹⁴. يرى أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو حرمة دم

13. «فالله في النفوس، فلا يُستحلّن التعرّض لها بغير ما أحلّه الله تعالى في حال من الأحوال، فما أعظم الخطيئة في قتل النفوس البريئة وما أعظم الحسنة بوقايتها وإحيائها»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد (12/2/2015).

14. «وأذكر الذين يستيحيون دماء المسلمين ويسترخسون نفوس الأبرياء لانتماءاتهم الطائفية بقول النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع: (ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليلبغ الشاهد الغائب) وبقوله (صلى الله عليه وآله) (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلا بحقهما وحسابه على الله عزّ وجلّ) وبقوله (صلى الله عليه وآله) (من أعان على قتل مسلم بشرط كلمة لقي الله عزّ وجلّ يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله). وأخطب الذين يستهدفون المدنيين العزل والمواطنين المسلمين بما قاله أبو عبد الله الحسين (عليه السلام) في يوم عاشوراء مخاطباً من راموا الهجوم على حرمه (إنّ لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم وارجعوا إلى أحسابكم إنّ كنتم عرباً كما تزعمون..[إنّ النساء ليس عليهن جناح)، فما بالكم تستهدفون أناساً لا دور لهم في كل ما يجري من الشيوخ والنساء والأطفال وحتى طلاب الجامعات

العراقي وحياته¹⁵. كما أدان سماحته سفك دماء المواطنين الأبرياء¹⁶ وحمل الحكومة مسؤولية دمائهم¹⁷.

2- حق المشاركة في تقرير المصير

إن حق المشاركة في تقرير المصير يعني مشاركة المواطنين وإشراكهم في تحديد نوع الحكومة، وهيكلية النظام السياسي، وكيفية إدارة شؤون البلاد في مختلف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية¹⁸.

إن حق تقرير المصير هو حق مهم أكده آية الله السيد السيستاني، وقد طُرحت على سماحته أسئلة مختلفة حول جوانب عدة من هذا الحق. ولذلك فإن تحليل آرائه

وعَمال المصانع وموظفي الدوائر الحكومية وأضربهم؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دينٌ تدعونهُ أفلا تصدّمك عنه إنسانيةً تظهرون في لبوسها؟... أيها العراقيون الأعزاء.. إن الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلب قراراً من كلّ الفراق برعاية حرمة دم العراقي أياً كان ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله؛» النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92.

15. «ويضاف إلى هذا أنّ مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية... وما أكد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً وحرمة عرضه وماله والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أياً كان صاحبه؛» النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 98.

16. «إننا إذ ندِين - مرة أخرى - كلّ ما وقع خلال الأيام السابقة من سفك للدماء البريئة؛» الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ ربيع الآخر/ 1441هـ)؛ «إنه على الرغم من النداءات المتكررة التي اطلقتها المرجعية الدينية حول ضرورة نبذ العنف والالتزام بسلمية التظاهرات، وتنقية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح من الأعمال التي تضر بمصالح الناس وتفقدته تضامن المواطنين وتعاطفهم، إلا أن ذلك لم يحلّ دون وقوع حوادث مؤسفة ومؤلمة خلال الأيام الماضية سفكت فيها دماءً عالية بغير وجه حق؛» نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي (12/ جمادى الآخرة/ 1441هـ).

17. «إنّ الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولة عن الدماء الغزيرة التي أريقَت في مظاهرات الأيام الماضية، سواء من المواطنين الأبرياء أو من العناصر الأمنية المكلفة بالتعامل معها، وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة؛» الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (12/ صفر/ 1441 هـ)؛ «وبالنظر إلى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقق الدماء فإنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوٌ إلى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء أبنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب؛» نص... السيد أحمد الصافي (2/ ربيع الآخر/ 1441هـ).

18. التعرف على أساسيات حقوق المواطنة ص92، مرجع السابق.

في هذا المجال يمكن أن يفسر بطريقة أو بأخرى، الأسس الفكرية ومبادئ الحكم والنظام السياسي الذي يراه آية الله السيد السيستاني.

أ- حق التصويت

تُعدُّ الانتخابات إحدى أهم الأدوات التي يستخدمها المواطنون لتحديد مصيرهم. تتمتع الانتخابات في مجال حقوق المواطنة بنطاق واسع وتشمل انتخاب الأشخاص لشغل المناصب السياسية وحتى التصويت على القوانين والسياسات المهمة في البلاد.

يعتبر آية الله السيد السيستاني المشاركة في الانتخابات حقاً للمواطنين¹⁹، ويؤكد هذا الحق إلى مستوى اعتقاده بانتخاب القضاة والفقهاء من قبل الشعب²⁰، ويرى أن الفقيه سيكون صاحب الولاية على الشعب فيما إذا تم انتخابه من قبل مجلس النواب. فمن ناحية يؤكد مبدأ الانتخابات وأهميتها، ومن ناحية أخرى يؤكد على المشاركة الواعية وأغلبية المواطنين في الانتخابات²¹. ويعتبر الانتخابات الحرة والشفافة تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي²²، ويرى أن صناديق الاقتراع هي السبيل الوحيد لمعرفة رأي الشعب

19. «إن المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، بيان مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) حول الانتخابات النيابية في العراق عام 2018م.

20. الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقريراً لأبحاث سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، بقلم السيد محمد علي الرباني، الصفحة 131 - 130، المنامة، مداد الثقافة؛ تمدن، الفقه الإسلامي وإعادة قراءة مفهوم «الحق» في ضوء «الفكر القانوني»؛ سيري في «خطاب الحق المداري» لآية الله السيستاني، 12 نيسان 2019، قاعدة البيانات التحليلية للدراسات الدينية أون لاين.

21. «إن الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في العام القادم تحظى بأهمية بالغة، ويجب أن توفر لها الشروط الضرورية التي تضفي على نتائجها درجة عالية من المصدقية، ليتشجع المواطنون على المشاركة فيها بصورة واسعة»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلّه) الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة (13/9/2020).

22. «فإن مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو .. كما أنه مدعو إلى الإسراع في إقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي(2/ربيع الآخر/1441هـ).

العراقي²³، وأنه لا يوجد بديل لمعرفة رأي الشعب إلا من خلال آلية الانتخابات الحرة والنزيهة²⁴. كما يدعو الجميع إلى المشاركة بوعي ومسؤولية في الانتخابات ويعتبرها السبيل الأصح للمضي بالبلاد نحو مستقبل مشرق، وبينما يؤكد أنه لا يدعم أي فرد أو جماعة، فإنه يدعو الشعب إلى اختيار الأشخاص الجديرين والصالحين. ويطالب بأن يختار الشعب العراقي من يراه مناسباً لحاضره ومستقبله دون توجيه ووصاية من أحد²⁵.

والمهم أنه لا يأخذ في الاعتبار شروطاً خاصة للناخبين والمنتخبين، كأن يكونوا مسلمين، ويكتفي بذكر أن كلا المجموعتين يجب أن تتوفر فيهما شروط عامة مقبولة للجميع²⁶. فهو يرى أن نواب الشعب وخبراء الدستور هم الذين يتم انتخابهم من خلال تصويت الشعب، ويعتبر تعيين النواب يفتقر إلى الشرعية حتى وإن تم اختيارهم من قبل سماحته²⁷.

23. «لا صلاحية لأية جهة كانت في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور بل يلزم أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي عن طريق صناديق الاقتراع وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن التوصل بها إلى معرفة رأي الشعب العراقي في هذه القضية المهمة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 24.

24. «لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 17.

25. «إن المرجعية الدينية العليا التي أعلنت مراراً وتكراراً أنها لن تدعم أيّاً من القوائم المشاركة في الانتخابات ... فإنه يفترض بالمواطنين أن يشاركون في الانتخابات مشاركة واعية تبنى على حسن الاختيار، فلا يكفي أصل المشاركة بل من المهم أن يتم اختيار الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي الحريص على قيمه النبيلة واستقراره وأمنه ورفاه أبنائه الذي يفكر في مصلحة الشعب ومستعد للتضحية في سبيلها لا الذي يفكر في مصلحة نفسه وجماعته»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (4/ جمادى الآخرة/1435هـ)؛ «ليس للمرجعية الدينية العليا موقف معلن وآخر يتم الإيحاء به لبعض الناس. موقفها واحد واضح لا لبس فيه، فهي لا تحدد للمواطنين من ينتخبون، هي تريد منهم أن يتحملوا بأنفسهم هذه المسؤولية، هي لا تقول لهم: انتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذاك، هي لا تفعل ذلك ليس لأنها تساوي بين الصالح وغيره ولا تتصلاً من مسؤوليتها الشرعية بل لأنها ترى أنّ مصلحة العراقيين حاضراً و مستقبلاً إنما هي في أنّ يختاروا من يمثلهم في مجلس النواب استناداً إلى قناعتهم الشخصية لا اتكألاً على قناعتها»؛ نص...السيد أحمد الصافي(25/ جمادى الآخرة/1435هـ).

26. «أعضاء مجلس كتابة الدستور يجب أن يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجمع أبنائه المؤهلين للانتخاب، وأما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 17.

27. «الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني،

ب- الحق في تحديد طبيعة النظام السياسي

من الأسئلة الصعبة التي يهتم بها الصحفيون هو طبيعة وشكل النظام السياسي المستقبلي للعراق، وكانوا دائماً يسألون آية الله السيد السيستاني عن طبيعة النظام السياسي الذي يراه لمستقبل العراق. وكان جوابه دائماً هو أن على الشعب العراقي أن يختار النظام السياسي المستقبلي دون تدخلات أجنبية وبغض النظر عن انتماءاته الدينية والعرقية ومن خلال عملية انتخابية حرة وشفافة²⁸، ويؤكد أن احترام إرادة العراقيين في تحديد مصيرهم والنظام السياسي لإدارة البلاد من خلال الاستفتاء الدستوري والانتخابات الدورية لمجلس النواب هو المبدأ الذي تم الالتزام به منذ تغيير النظام السابق²⁹.

رقم 19، «وأما موضوع الدستور فلأهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته أن يوضح رأيه بشأنه ويؤكد على ضرورة أن يُعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأي دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 20، «س1: هل لديكم أسماء تقترحونها على مجلس الحكم كخبراء لكتابة دستور عادل ومناسب للعراق؟ ج1: من يكتب الدستور العراقي القادم يجب أن يكون منتخِباً من قبل الشعب العراقي ولا شرعية لآلية التعيين.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 25.

28. «المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أن الحكم في العراق يجب أن يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 2، «س1: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟ ج1: شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

س2: هل تريدون من أبناء الطائفة الشيعية الكريمة أن يتعاونوا مع الإدارة المدنية الأميركية في العراق؟ ج2: الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعتة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 7، «س1: نعلم رأي السيد السيستاني في ابتعاد رجال الحوزة عن شؤون السياسة، لكن نود أن نعلم رأيكم في شكل العراق الجديد. من حيث هويته (هل توافقون على استمرار الهوية القومية العربية أم تفضلون الهوية الإسلامية)، وإن أمكن التكوين السياسي (اتحاد فيدرالي.... الخ). ج1: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قوميته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 12.

29. «إن احترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والإداري لبلدهم من خلال إجراء الاستفتاء العام على الدستور والانتخابات الدورية لمجلس النواب هو المبدأ الذي التزمت به المرجعية الدينية وأكدت عليه منذ تغيير النظام السابق.»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (3/ ربيع الأول/ 1441 هـ).

في جواب له على سؤال مراسل صحيفة الاقتصادية اليابانية ونيويورك تايمز حول رغبة سماحته إلى أن تصبح الحكومة العراقية إسلامية مثل الحكومة الإيرانية، وهل إن مبدأ ولاية الفقيه قابل للتطبيق في العراق؟ يجيب سماحة السيد السيستاني بالنفي ولا يعتبره مقبولاً³⁰. ورداً على تساؤل بخصوص الدور المستقبلي الذي سيقوم به الشيعة في العراق كونهم الأغلبية وعن طبيعة الحكومة التي يريدونها قال بأن إرادة الشيعة لا تختلف عن إرادة باقي مكونات الشعب العراقي، وكل العراقيين يريدون التمتع بحقوقهم بعيداً عن التمييز العرقي، وجميع العراقيين سيختارون طبيعة النظام السياسي خلال العملية الانتخابية الشاملة³¹.

كما أجاب آية الله السيد السيستاني على هذين السؤالين: هل ترغبون بوجود حكومة إسلامية في العراق؟ ومن هي الشخصية التي تفضلونها لشغل منصب الرئاسة؟ قائلاً: إنني أفضل وأختار من يختاره غالبية الشعب العراقي، وينبغي ترك المجال مفتوحاً لاختيارهم³².

30. «س2: ما هو رأيكم بالحكم الجديد في العراق؟ هل تؤيدون الحكم الإسلامي؟ هل تحبون أن تكون دولة العراق مثل دولة إيران الإسلامية؟ ج2: أمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الإسلام»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 22، «س4: ... وهل يمكن تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في العراق)؟ ج4: وأمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 23.

31. «س4: غالبية الشعب العراقي من الشيعة، ما هو الدور الذي تريد أن يلعبه شيعة العراق سياسياً؟ وما نوع الحكم الذي تريدونه في العراق، أي ما شكل الحكومة مستقبلاً ونوع النظام؟ ج4: أمّا ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أيّ لون من ألوان الطائفية، وأمّا شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 21.

32. «س7: هل ترغبون بوجود حكومة إسلامية في بلدكم العراق بيدها مقاليد الحكم؟ ج7: نرغب فيما نرغب فيه أكثرية الشعب العراقي فليفسح المجال لهم ليختاروا، المرجع السابق.

س9: من ترغبون في أن يحتل سدة الرئاسة في العراق؟ ج9: من يختاره الشعب العراقي لذلك.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 36.

كما أجب عن سؤال ما إذا كان النظام الفيدرالي مناسباً للعراق؟ ومطالبة الأكراد العراقيين بنظام فيدرالي يجيب سماحته: إن ممثلي الشعب العراقي في البرلمان هم من يقررون في هذا الأمر، ويضيف أن المطلوب هو أن يصل ممثلو الأكراد مع ممثلي الشعب العراقي إلى إجماع بشأن نظام الحكم الذي يضمن لهم وحدة البلاد وحقوق جميع القوميات والأعراق³³ ويعلن صراحةً أنه يؤمن بنظام سياسي يقوم على الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين³⁴.

ج. حق الشعب في شرعية الحكومة

من المواضيع المهمة في الفلسفة السياسية هو أساس شرعية الحكومة ومعيارها؟ لقد اختلف العلماء في إجاباتهم عن هذا السؤال، كما اختلف العلماء المسلمون في الإجابة عنه.

يرى آية الله السيد السيستاني أن الحكومة تستمد شرعيتها من الشعب³⁵. ويعتبر شرعية الحكومة هي التي تنبثق من إرادة الشعب العراقي بكل طوائفه وقومياته، ويقول في رسالة واضحة: بعيداً عن الأنظمة الاستبدادية فإن الحكومة لا تكتسب شرعيتها إلا من خلال الشعب³⁶. «ولا أحد يمنحها الشرعية، وتتجلى إرادة الأمة نتيجة التصويت على

33. «س3: ما هو رأيكم في الفيدرالية، هل تصلح للعراق؟ س4: هذا ما يقرره ممثلو الشعب العراقي في المؤتمر الدستوري المنتخب»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 41، «9 - الأكراد يطالبون بنظام فيدرالي مبني على أسس قومية وجغرافية، فما ترون في ذلك؟ الجواب التاسع: إن أصل الفدرالية ونوعها المناسب للعراق مما يجب أن يقرره الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين لمجلس كتابة الدستور، فعلى الجميع التريث وعدم التبت في الأمر إلى ذلك الحين. ومن المؤكد أن ممثلي الشعب الكردي العزيز في مجلس كتابة الدستور سيتوصلون مع سائر إخوانهم العراقيين إلى صيغة مثلى تحفظ وحدة العراق كما تحفظ حقوق جميع أعراقه وقومياته»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

34. «س1: أي نظام يعتقد سماحتكم أن يكون في العراق هل هو نظام ديمقراطي أو أي نظام آخر؟ ج1: النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 31.

35. «وقد أشرنا في خطبة سابقة إلى أن الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها - كما ينص عليه الدستور»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (23/ربيع الآخر/1441هـ).

36. «س2: ما هو رأيكم بخصوص الحكومة الانتقالية ومن المسؤول عن تشكيل هذه الحكومة؟ ج2: الشرعية هي للحكومة

مستوى البلاد، هذا فيما إذا كان التصويت شفافاً ونزيهاً»³⁷.

د- حقوق المواطنين ومنظومتهم القيمة

من الاهتمامات والهواجس الكبرى التي يواجهها الملتمزمون بالقيم الدينية والشريعة الذين يعيشون في مجتمعات تسودها حكومات غير دينية، هو المكانة التي تتمتع بها القيم والأحكام الدينية في النظام التشريعي فيها. بمعنى آخر، هل ينظر المشرعون وصناع السياسات إلى القيم والأحكام الدينية في صياغة القوانين والسياسات، أم يتخذون قرارات غير دينية وعلمانية تماماً؟ في هذا السياق، يرى آية الله السيد السيستاني أن المجتمعات ذات الغالبية المتدنية هي مجتمعات دينية ذات أنظمة وقوانين دينية. لأنه في مثل هكذا مجتمعات، يلتزم المتدينون بقواعد الشريعة باختيارهم، ومن ناحية أخرى يختار المواطنون المتدينون الشخصيات المتدنية لإشغال المناصب والمسؤوليات لصنع القرار³⁸.

وفيما يتعلق بدور ومكانة الدين في الدستور والنظام التعليمي والنظام القضائي في العراق، يرى أن ممثلي الشعب العراقي في المجلس التشريعي هم الذين يحددون دور

التي تكون منبعثة عن إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه؛» النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 19.

37. «إن الحكومة إما تستمد شرعيتها - في غير النظم الاستبدادية وما مائلها - من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره، وتتمثل إرادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام إذا أُجري بصورة عادلة ونزيهة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (17/ربيع الأول/1441هـ).

38. «س5: ما هو موقف وجهود سماحتكم لوجود الشريعة الإسلامية في قوانين الدستور الجديد؟ ج5: يتقرر ذلك بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري، فإن الإسلام دين الأغلبية في العراق، فإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل الشعب العراقي فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 42، «س4: كيف ترى المرجعية المباركة شكل نظام الحكم المقبل في العراق؟ ج4: هذا متروك لإرادة الشعب العراقي، ولكن لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية المقدسة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 52. «6 - ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها عراق المستقبل؟ الجواب السادس: مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات، وحيث إن أغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية مع حماية الأقليات الدينية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

ونطاق حضور الدين³⁹.

في رده عن سؤال حول العلاقة بين الدين والحكومة؟ يجب سماحة السيد السيستاني أن الحكومة المنبثقة عن إرادة أغلبية الشعب، تحترم دين الأغلبية، وتطبق قيمها، ولا تعارض أي حكم من أحكامها في قراراتها، ولا تُفَرِّق أي قانون يخالف تعاليم الإسلام⁴⁰.

لقد بين آية الله السيد السيستاني دائماً أن دستور العراق يجب أن يرتكز على المبادئ الدينية الثابتة والقيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية للشعب العراقي، وبالطبع فإن الدستور يجب أن يلتزم بمبدأ الشورى والتعددية واحترام رأي الأغلبية وقبولها من قبل الأقلية والتداول السلمي للسلطة⁴¹.

39.. «3- ما هو دور الدين في الدستور العراقي القادم، وما هو دوره في نظام التعليم وفي النظام القضائي؟ 3- يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 40.

40. «س5: ما هي العلاقة بين الدين والدولة؟ ج5: يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 13، «س2: ما هو رأيكم بالحكم الجديد في العراق؟ هل تؤيدون الحكم الإسلامي؟ هل تحبون أن تكون دولة العراق مثل دولة إيران الإسلامية؟ ج2: أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الإسلام.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 22.

41. «س3: ما الذي ترغبون بإدخاله في الدستور من مبادئ الحكومة والقانون الإسلامي؟ ج3: الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي يجب أن تكون الركائز الأساس للدستور العراقي القادم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 25، «س1: ما مواصفات الدستور الذي تدعون إلى صياغته من قبل عراقيين؟ وهل تقفون إلى جانب الشورى والتعددية واحترام الرأي الآخر والفصل بين السلطات في الدستور العراقي الجديد؟ ج1: الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكون هي الركائز الأساس للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأثرية ونحو ذلك.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 26، «س2: ما هو الدستور الذي تريدونه..؟ ج2: الدستور العراقي القادم ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأثرية ونحو ذلك.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 27، «س2: أي قوانين يعتبرها سماحتكم جيدة بالنسبة للعراق من خلال الدستور الجديد؟ ج2: الدستور العراقي القادم ينبغي أن يرتكز على الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 31، «ولكن لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية المقدسة

إن مصطلح «الثوابت الدينية»؛ يعدُّ أمراً مهماً وحلاً في تصريحات آية الله السيد السيستاني، الذي يعني ضرورة أن لا يتمَّ إقرار قوانين تتعارض مع قواعد الدين الثابتة التي تخضع لإجماع الفقهاء. وقد تم استخدام وجهة النظر هذه أخيراً في المادة (2) من الدستور العراقي: «الإسلام دين الدولة الرسمي وهو المصدر الرئيس للتشريع: 1- لا يجوز إصدار قانون يتعارض مع أحكام الإسلام، 2- لا يجوز إصدار قانون يتعارض مع المبادئ الديمقراطية 3- لا يجوز إصدار قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا القانون. الثوابت الدينية هي الأمور الثابتة والمسلم بها من وجهة نظر الشارع المقدس، ولا يكون ذلك إلا إذا اتفق عليه الجميع، وإذا كان هناك اختلاف فقهي في مسألة، فمن الواضح أن ذلك الحكم لا يُعد جزءاً من الثوابت الدينية»⁴².

هـ حق الأقلية في منظومة اتخاذ القرار

لقد تباينت الآراء فيما يتعلق بمكانة الأغلبية والأقلية والعلاقة فيما بينهما، وكذلك سبب صحة أو بطلان صوت الأغلبية في مؤسسات صنع القرار. في هذا الصدد، يرى آية الله السيد السيستاني أن صوت الأغلبية هو الذي يحدد القرار النهائي، لكن من ناحية أخرى، ينبغي أن لا يؤدي صحة وثقل صوت الأغلبية إلى ديكتاتوريتهم ضد الأقلية.

ويذكر أنه يجب على الجميع أولاً احترام معتقدات بعضهم البعض⁴³، ويجب على

كما يحترم حقوق الأقليات، والجميع متفقون على ضرورة اعتماد مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية والانتخاب والتداول السلمي للسلطة؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 52. «مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات، وحيث إنَّ أغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية مع حماية الأقليات الدينية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.ب.

42. برهاني، محسن و الهه لطف على زاده، تكثرگرای حقوقی - فقہی ثابتات شریعت ونظام تقنینی ایران، صفحة 204، مجله حقوق إسلامی، شماره 76، سال 1402.

43. «إن التظاهر السلمي حقٌّ لكل عراقي بالغ كامل، به يعبر عن رأيه ويطالب بحقه، فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك، وليس لأحد أن يلزم غيره بما يرتئيه، ولا يليق أن تكون المشاركة أو عدم المشاركة مثاراً لتبادل الاتهامات بين المواطنين عند الاختلاف في الرأي، بل ينبغي أن يحترم كلُّ رأيٍ الآخر ويعذره فيما يختاره»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...

الأقلية احترام رأي الأغلبية⁴⁴ ويجب على الأغلبية دعم حقوق الأقلية⁴⁵. ويرى أن احترام الأقلية لرأي الأغلبية ومن جانب آخر عدم ممارسة الأغلبية الضغط على الأقلية وممارسة القوة عليهم، هو المبدأ الأساس الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في النشاط السياسي⁴⁶.

و- حق المرأة

لا تقتصر مساحة تأكيد وتركيز آية الله السيد السيستاني فيما يتعلق بحقوق المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية، في حق تقرير المصير، وحق المشاركة في الانتخابات، وحق المشاركة السياسية، وما إلى ذلك، لا تقتصر على فئة الرجال. فإن سماحته يرى جميع النساء متساويات مع الرجال في التمتع بهذه الحقوق.

ويرى أنه لا مانع من المشاركة السياسية للمرأة سواء المشاركة في الانتخابات⁴⁷، أو عضوية مجلس النواب أو الوزارة وأمور من هذا القبيل مع توفر المؤهلات اللازمة، ويعرب عن أمله في أن تلعب المرأة العراقية دوراً مهماً في تنمية العراق وازدهاره وتقدمه⁴⁸.

الشيخ عبد المهدي الكربلائي (10/ربيع الأول/1441هـ).

44. «الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكون هي الركائز الأساس للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 26، «الدستور العراقي القادم ينبغي أن تكون ركائزه الأساس هي الثوابت الدينية ... إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 27.

45. «فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية مع حماية الأقليات الدينية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

46. «واحترام الاقلية لرأي الأكثرية وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقلية والتحكم بهم هو الأساس الذي يجب أن يُراعَى في العمل السياسي»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 39.

47. «يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 72. «إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين - رجالاً ونساءً - أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 85، «فإن سماحة السيد - دام ظله - يحثّ جميع المواطنين - رجالاً ونساءً - على المشاركة في الانتخابات المقبلة، ويؤكد على عدم العزف عنها»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 105.

48. «10 - كثر الجدل فيما يتعلق بحقوق النساء في العراق، فهل تجدون مانعاً من مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية

ح- حق المواطنة لرجال الدين

على الرغم من أن رجال الدين يتمتعون بحقوق المواطنة كغيرهم من المواطنين ولهم حق النشاط والعمل السياسي، إلا أن آية الله السيد السيستاني له رأي خاص حول تواجد رجال الدين في الساحة السياسية في البلاد لأنهم رجال دين ويتبعون المؤسسات والحوزات الدينية.

فيما يتعلق بمستوى حضور رجال الدين في العمل السياسي، يرى آية الله السيد السيستاني الحد الأدنى من الحضور وإبداء الرأي العام وعدم التدخل في الأمور الجزئية⁴⁹. إنه يعتبر المرجعية مستقلة وتابعة لكل أبناء العراق، تقف إلى جانبهم بغض النظر عن انتماءاتهم، وتدافع عن المصالح الوطنية، ولن تقدم النصح والمشورة إلا بما يتوافق مع تلك المصالح، وتنصح القوى السياسية بعدم إسناد نفسها إلى المرجعية؛ لأن هذا الإسناد يؤدي إلى ربح طائفة وخسارة أخرى⁵⁰.

وتسلمها للمناصب المختلفة كعضوية البرلمان والوزارة وغير ذلك؟ الجواب العاشر: لا مانع من ذلك مع توفر الشروط والمؤهلات القانونية، ومن المؤمل أن يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطور العراق ورقبته ورفعته؛» النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53، «يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة؛» النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 72.

49. «إن المرجعية الدينية قد حدّدت في خطبة سابقة رؤيتها لتجاوز الأزمة السياسية الراهنة، وأوضحت أن الحكومة الجديدة التي تحل محل الحكومة المستقيلة يجب أن تكون جديرة بثقة الشعب وقادرة على تهدئة الأوضاع ... وتؤكد المرجعية الدينية مرة أخرى أنها غير معنية بالتدخل أو إبداء الرأي في أيّ من تفاصيل الخطوات التي تُتخذ في هذا المسار؛» الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (12/جمادى الآخرة/1441هـ).

50. «كما نعيد الإشارة إلى ما سبق أن أُكِّدَ عليه المرجعية الدينية أنها لجميع العراقيين بلا اختلاف بين انتماءاتهم وتوجهاتهم، وتعمل على تأمين مصالحهم العامة ما وسعها ذلك، ولا ينبغي أن يُستخدم عنوانها من قبل أيّ من المجاميع المشاركة في التظاهرات المطالبة بالإصلاح لئلا تحسب على جمع دون جمع؛» الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ)؛ «إن المرجعية الدينية العليا ليس لها مصلحة أو علاقة خاصة مع أيّ طرفٍ في السلطة، ولا تنحاز إلا إلى الشعب ولا تدافع إلا عن مصالحه، وتؤكد ما صرّحت به في نيسان عام 2006 عند تشكيل الحكومة عقب أول انتخابات لمجلس النواب من أنها (لم ولن تدهن أحداً أو جهة فيما يمس المصالح العامة للشعب العراقي، وهي تراقب الأداء الحكومي وتشير إلى مكامن الخلل فيه متى اقتضت الضرورة ذلك، وسيبقى صوتها مع اصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا تفريق بين انتماءاتهم وطوائفهم وأعرافهم)؛» نص...الشيخ عبد المهدي

يرى سماحته أن النشاط السياسي ليس من اختصاصات المرجعية والحوزات العلمية⁵¹ معتبراً أن الدور الأساس للمرجعية هو الرد على الاستفتاءات الشرعية والاجتماعية للمؤمنين وأداء دور اجتماعي وديني⁵². ولا يرى أن أداء هذا الدور مانعاً لإبداء المرجعية رؤيتها في الأمور الحاسمة⁵³.

وينصح آية الله السيد السيستاني علماء الدين بالابتعاد عن الدخول في الشؤون التنفيذية وقبول المناصب السياسية، بل الاقتصار على نشر أحكام الدين، وإرشاد الناس، وهدايتهم ومساعدتهم⁵⁴. ومن الناحية العملية، كان سماحته أيضاً متمسكاً برأيه

الكرلبي (12 / صفر / 1441 هـ)؛ «إن المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم، وليس لها إلا النصح والإرشاد إلى ما ترى أنه في مصلحة الشعب»؛ نص... السيد أحمد الصافي (2/ ربيع الآخر/ 1441 هـ).

51. «وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتي لعلماء الدين أن يناووا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

52. «س1: ما هو دور المرجع في الحياة؟ ج1: الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 13.

53. «س4: هل تعتقد سماحتكم بأنه يجب أن يكون للحوزة الشريفة دور أكبر في الحياة السياسية للعراق وخصوصاً تحت الظروف الحالية؟ ج4: الدور الأساس للحوزة العلمية هو التعليم والإرشاد والتثقيف الديني ولكن ذلك لا يمنع من أن تبدي المرجعية الدينية رأيها في المنعطفات المهمة في حياة الشعب كإعداد الدستور الدائم للبلاد.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 24.

54. «لا يضح أن يزج رجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 3، «س4: ما هي وظيفة طلبة الحوزة العلمية في الظرف الراهن؟ ج4: وظيفتهم - في هذا الزمان كسائر الأزمنة - فيما يتعلق بالمجتمع هي السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأن لهم بالأمر الإداري ونحوها.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 5، «وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتي لعلماء الدين أن يناووا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

ومعتقده، لذلك لم يطالب بدور في الحكومة والسلطة⁵⁵، ولم يدعم أيّ جماعة أو حركة⁵⁶، وكان ضد نشر صورته في الأماكن العامة⁵⁷ كما عارض تغيير اسم إحدى المدارس وإعادة تسميتها باسمه⁵⁸.

3- الحق في التجمع والمسيرات

ومن الحقوق الأساسية الأخرى للمواطنين هو التنظيم والمشاركة في مسيرات حرة وضمن الإطار القانوني، فضلاً عن ضرورة توفير الأمن الكامل لهم.

ويشدد آية الله السيد السيستاني بشكل خاص على هذا الحق، ويرى أن المشاركة في المسيرات السلمية هي حق لكل مواطن عراقي⁵⁹ إذ من خلاله يقوم الشعب بالتعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه⁶⁰. ويذكر القوات الأمنية بأن من حق المواطنين المشروع أن يقوموا بمسيرات سلمية إذا لم تُخل بالنظام العام، وعليهم مساندة المتظاهرين وتجنب الاشتباكات والاحتكاكات معهم، وفي الوقت الذي يقومون بواجبهم في تطبيق القانون والحفاظ على النظام العام، عليهم أن لا يسمحوا بالفوضى والتعدي على المرافق الحكومية

55. «س4: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟ ج4: سماحة السيد لا يطلب موقعاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 13.

56. «سماحته ليس طرفاً في أي نزاع بل هو فوق المنازعات ورعايته تعمُّ الجميع.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 6.

57. «سماحة السيد مُدّ ظله لا يرغب في وضع صورته في الأماكن العامة بل يرجو من المؤمنين ترك ذلك.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 29، 80.

58. «وبعد: فإنه قد بلغنا أن بعض المسؤولين في المحافظة قاموا مؤخراً بتسمية إحدى المدارس باسم (مدرسة الإمام السيستاني). إن سماحة السيد - دام ظله - يرفض هذا الأمر رفضاً باتاً. ولذلك يرجى الإيعاز بإلغاء الإجراء المذكور وأن يعاد إلى المدرسة اسمها الأول (مدرسة حلب) فوراً. وشكراً.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 106.

59. «إن المرجعية الدينية إذ تؤكد أن المشاركة في التظاهرات السلمية حقٌ لجميع العراقيين.»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، تصريح لمصدر مسؤول في مكتب سماحته (دام ظله) حول المظاهرات الجارية في العراق (31/10/2019).

60. «إن التظاهر السلمي حقٌ لكل عراقي بالغ كامل، به يعبر عن رأيه ويطالب بحقه، فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك.»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (10/ربيع الأول/1441هـ).

وممتلكات الناس⁶¹.

ويحمل آية الله السيد السيستاني الحكومة والقوات الأمنية مسؤولية ظاهرة العنف وسفك دماء المتظاهرين وحتى القوات الأمنية، وتدمير الممتلكات الخاصة والحكومية خلال بعض المسيرات، ويحذرهم من أنهم لا يستطيعون التنصل من هذه المسؤولية الكبيرة⁶². ويعتبر سلمية التظاهرات وتجنب العنف والتخريب مسؤولية عامة الناس ويرى أن الحفاظ على أمن المتظاهرين من مسؤولية القوات الأمنية حتى يتمكنوا من التعبير عن مطالبهم بحرية، وعلى المتظاهرين أن لا يسمحوا للمخربين بالتسلل إلى

61. ونذكر القوات الأمنية بأن التظاهر السلمي بما لا يخل بالنظام العام حقٌ كفله الدستور للمواطنين، فعليهم أن يوفروا الحماية الكاملة للمتظاهرين في الساحات والشوارع المخصصة لحضورهم، ويتفادوا الانجرار إلى الاصطدام بهم، بل يتحلوا بأقصى درجات ضبط النفس في التعامل معهم، في الوقت الذي يؤدي فيه واجبهم في إطار تطبيق القانون وحفظ النظام العام بعدم السماح بالفوضى والتعدي على المنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/ 1441هـ)؛ «وفي الوقت الذي تدين فيه المرجعية الدينية كل الاعتداءات والتجاوزات التي حصلت من أي جهة كانت، وتعزي العوائل التي فقدت أحبتها جراء ذلك وتدعو للجرحى والمصابين بالشفاء العاجل فإنها تؤكد على ما سبق أن أشارت إليه في مناسبة أخرى من أنه لا غنى عن القوى الأمنية الرسمية في تفادي الوقوع في مهاوي الفوضى والإخلال بالنظام العام، فهي التي يجب أن تتحمل مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار، وحماية ساحات الاحتجاج والمتظاهرين السلميين، وكشف المعتدين والمندسين، والمحافظة على مصالح المواطنين من اعتداءات المخربين، ولا مبرر لتصلها عن القيام بواجباتها في هذا الإطار، كما لا مسوغ لمنعها من ذلك أو التصدي لما هو من صميم مهامها، وعليها أن تتصرف بمهنية تامة وتبتعد عن استخدام العنف في التعامل مع الاحتجاجات السلمية وتمنع التجاوز على المشاركين فيها، وفي الوقت نفسه تمنع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بأي ذريعة أو عنوان»؛ نص... السيد أحمد الصافي (12/ جمادى الآخرة/ 1441هـ).

62. «إن الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولة عن الدماء الغزيرة التي أريقَت في مظاهرات الأيام الماضية، سواء من المواطنين الأبرياء أو من العناصر الأمنية المكلفة بالتعامل معها، وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة. هي مسؤولة عندما يقوم بعض عناصر الأمن باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، ولو بسبب عدم انضباطهم وانصياعهم للأوامر الصادرة إليهم أو لعدم كونهم مؤهلين ومدربين للتعامل مع الاحتجاجات الشعبية بحيث يتجنب وقوع الضحايا في صفوف المشاركين فيها. هي مسؤولة عندما تقوم عناصر مسلحة خارجة عن القانون - تحت أنظار قوى الأمن - باستهداف المتظاهرين وقتلهم، وتعدي على وسائل إعلام معينة بهدف إرعاب العاملين فيها. هي مسؤولة عندما لا تحمي عناصرها الأمنية المواطنين والمؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة من اعتداءات عدد قليل من المندسين في المظاهرات من الذين لم يريدوا لها أن تبقى سلمية خالية من العنف»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (12/ صفر/ 1441 هـ).

صفوفهم والاعتداء على القوات الأمنية وتدمير الممتلكات العامة والخاصة⁶³.

يرى سماحته اعتقال المتظاهرين السلميين والاعتداء عليهم حراماً وغير جائز⁶⁴، كما أن الاعتداء على القوات الأمنية، والإضرار بالممتلكات العامة والخاصة، أمر غير شرعي وغير قانوني، ويطالب سماحته المتظاهرين والقوات الأمنية بالالتزام بسلمية التظاهرات وعدم السماح بأن تنجرَّ إلى العنف والشغب والدمار. من جهة أخرى يذكر آية الله السيد السيستاني المتظاهرين بأن القوات الأمنية هي بمثابة الوالد والأخ والابن وهم الذين دافعوا عنكم ضد داعش، وهم اليوم حراس النظام العام، لذلك يجدر معاملتهم باحترام وتقدير. ومن جهة أخرى، يحذر القوات الأمنية من أن المتظاهرين هم بمثابة الوالد والأخ والابن وهم يريدون حياة ومستقبلاً جيداً، فعاملوهم بلطف وإحسان⁶⁵.

63. «إنَّ المحافظة على سلمية المظاهرات وخلوها من أعمال العنف والتخريب تحظى بأهمية بالغة، وهي مسؤولية تضامنية يتحملها الجميع، فإنها كما تقع على عاتق القوات الأمنية بأن تحمي المتظاهرين السلميين وتفسح المجال لهم للتعبير عن مطالباتهم بكل حرية، تقع أيضاً على عاتق المتظاهرين أنفسهم بأن لا يسمحوا للمخربين بأن يتقصوا هذا العنوان ويندسوا في صفوفهم ويقوموا بالاعتداء على قوى الأمن أو على الممتلكات العامة أو الخاصة ويتسببوا في الإضرار بمصالح المواطنين»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ).

64. والمرجعية الدينية ... تؤكد مرة أخرى على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (2/ربيع الآخر/1441هـ).

65. «في هذه الأوقات الحساسة من تاريخ العراق العزيز حيث تتجدد التظاهرات الشعبية في بغداد وعدد من المحافظات، ندعو أحببتنا المتظاهرين وأعرّتنا في القوات الأمنية إلى الالتزام التام بسلمية التظاهرات وعدم السماح بانجرارها إلى استخدام العنف وأعمال الشغب والتخريب. إننا نناشد المشاركين في هذه التظاهرات أن يمتنعوا عن المساس بالعناصر الأمنية والاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال. كما نناشدهم رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين أو أي جهة أخرى. إن الاعتداء على عناصر الأمن برميهم بالأحجار أو القناني الحارقة أو غيرها والإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بالحرق والنهب والتخريب مما لا مسوّغ له شرعاً ولا قانوناً ويتنافى مع سلمية التظاهرات ويبعد المتظاهرين عن تحقيق مطالبهم المشروعة ويعرّض الفاعلين للمحاسبة ... مرة أخرى نناشد المتظاهرين الكرام أن لا يبلغ بهم الغضب من سوء الأوضاع واستشرء الفساد وغياب العدالة الاجتماعية حدّ انتهاك الحرمات بالتعدي على قوات الأمن أو الممتلكات العامة أو الخاصة. إنّ رجال الأمن إنّما هم أبناؤكم وإخوانكم وأبناؤكم الذين شارك الكثير منهم في الدفاع عنكم في قتال الإرهابيين الدواعش وغيرهم ممن أراد السوء بكم، واليوم يقومون بواجبهم في حفظ النظام العام فلا ينبغي أن يجدوا منكم إلا الاحترام والتقدير، فلا تسمحوا للبعض من ذوي الأغراض السيئة بالتغلغل في صفوفكم واستغلال تظاهراتكم بالاعتداء على هؤلاء الأعرّة أو على المنشآت الحكومية أو الممتلكات الخاصة. ونؤكد على القوى الأمنية بأن لا تنسوا بأن المتظاهرين إنّما هم أبناؤكم وإخوانكم وأبناؤكم خرجوا يطالبون بحقهم في حياة حرة كريمة ومستقبل لائق لبلدهم

4- الحق في إدارة البلاد إدارة جديرة

ومن الحقوق الأخرى للمواطنين أن يقوم المسؤولون الحكوميون ونواب الشعب بإدارة شؤون البلاد على أساس سيادة القانون والجدارة، والكفاءة والمساءلة والشفافية. وقد اهتم آية الله السيد السيستاني بهذا الحق وتناوله من جوانب مختلفة منها:

أ- الحق في الإصلاحات

لا يتم إدارة شؤون البلاد إلا إذا تم إصلاح النظام السياسي والإداري فيه، لذلك يرى آية الله السيد السيستاني أن المطالبة بالإصلاح هي من حقوق المواطنين⁶⁶، ويعتبر الإصلاح معركة حاسمة تؤدي إلى إنهاء عمل الحكومة الفاسدة وغير الكفوءة في إدارة شؤون البلاد⁶⁷، ويرى أن الإصلاحات ضرورة حتمية وإجراؤها موكول أيضاً إلى اختيار الشعب العراقي بكل أطيافه وألوانه⁶⁸. يعتبر سماحته الحضور الواسع والشامل للشعب أداة فعالة للضغط على الحكام بما يتماشى مع الإصلاحات الحقيقية في إدارة البلاد⁶⁹، وإلى

وشعبهم فلا تتعاملوا معهم إلا باللطف واللين»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/1441هـ).

66. «والمرجعية الدينية ... تؤكد مرة أخرى على حرمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين ومنعهم من ممارسة حقهم في المطالبة بالإصلاح»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (2/ ربيع الآخر/1441هـ).

67. «إنّ أمامكم اليوم معركة مصيرية أخرى، وهي (معركة الإصلاح) والعمل على إنهاء حقبة طويلة من الفساد والفسل في إدارة البلد، وقد سبق أن أكدت المرجعية الدينية في خطبة النصر قبل عامين (إن هذه المعركة - التي تأخرت طويلاً - لا تقلّ ضراوةً عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشدّ وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الإرهاب قادرون - بعون الله تعالى - على خوض غمار هذه المعركة والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا إدارتها)»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (16/ ربيع الآخر/1441هـ).

68. «واليوم نؤكد على أنّ الإصلاح وإن كان ضرورة حتمية - كما جرى الحديث عنه أكثر من مرة - إلا أن ما يلزم من الإصلاح ويتعين إجراؤه بهذا الصدد موكول أيضاً إلى اختيار الشعب العراقي بكل أطيافه وألوانه من أقصى البلد إلى أقصاه، وليس لأي شخص أو مجموعة أو جهة بتوجه معين أو أي طرف إقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين في ذلك ويفرض رأيه عليهم»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (3/ ربيع الأول/ 1441 هـ).

69. «لا شك في أنّ الحراك الشعبي إذا اتسع مداه وشمل مختلف الفئات يكون وسيلة فاعلة للضغط على من بيدهم السلطة لإفساح المجال لإجراء إصلاحات حقيقية في إدارة البلد»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ ربيع الآخر/1441هـ).

جانب دعمه ومساندته لمطالب الإصلاحيين وحققهم، لا يرى أي فرق بين أبناء العراق الذين يطالبون بالإصلاح رغم اختلاف وجهات النظر، ويحذر السلطات من أن تخفيف ضغط المواطنين من أجل ممارسة الإصلاحات لا يعني النسيان والاستسلام⁷⁰، وإذا لم تحقق مطالبات الشعب الإصلاحية، فسوف يعود الشعب إلى الساحة بقوة ونطاق أكبر⁷¹.

ب. الحق في مكافحة الفساد

إن أحد مكونات الإدارة السليمة للبلاد هو الحد من مؤشرات الفساد، ولذلك فإن آية الله السيد السيستاني، مع تحذيره من مخاطر تزايد الفساد المالي والإداري⁷²، يعتبر أن أهم مطلب إصلاحي لجميع المواطنين العراقيين هو محاربة الفساد⁷³، وينبه المسؤولين بضرورة المكافحة الجدية للفساد⁷⁴، وقد اعتبر مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترداد

70. «إن المرجعية الدينية إذ تؤكد... فإنها تُشدّد على ضرورة عدم استغلال اسمها أو رفع صورها من قبل أيّ مجاميع مشاركة في المظاهرات من أنصار القوى السياسية أو غيرهم، مؤكداً على دعمها وتأييدها للمطالب الإصلاحية للمتظاهرين السلميين وعدم تفريقها بين أبنائها المطالبين بالإصلاح على اختلاف توجهاتهم»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، تصريح لمصدر مسؤول في مكتب سماحته (دام ظلّه) حول المظاهرات الجارية في العراق (31/10/2019).

71. «إنّ المرجعية الدينية العليا طالما طالبت القوى والجهات التي تُمسك بزمام السلطة أن تغرّر من منهجها في التعامل مع مشاكل البلد وأن تقوم بخطواتٍ جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة، وحذرت الذين يمانعون من الإصلاح ويؤرثون على أن تخف المطالباتُ به بأن يعلموا أنّ الإصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (5/ صفر/ 1441 هـ).

72. «وفي خلال اللقاء عبّر سماحته عن ألمه الشديد وقلقه البالغ لما يجري في البلاد، وأشار إلى تحذيره المكرر منذ عدة سنوات من مخاطر تفاقم الفساد المالي والإداري وسوء الخدمات العامة وغياب العدالة الاجتماعية، إلا أنه لم يجد آذاناً صاغية لدى المسؤولين لمعالجة ذلك، وقد وصلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من أوضاع بالغة الخطورة»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلّه) لرئيسة بعثة الأمم المتحدة في العراق (11/11/2019).

73. «وهناك العديد من الإصلاحات التي تتفق عليها كلمة العراقيين وطالما طالبوا بها، ومن أهمها مكافحة الفساد واتباع آليات واضحة وصارمة لملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/ 1441 هـ).

74. «والمتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد -وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها- أن يكون أكثر جرأةً وشجاعةً في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قراراتٍ مهمّة وإجراءاتٍ صارمةً في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (21/ شوال/ 1436 هـ)؛ «وأوضح سماحته أنّ

ممتلكات الوطن منهم من مسؤولية القضاء والمؤسسات ذات الصلة⁷⁵.

ج- الحق في الحياة الكريمة

إن الحياة الكريمة والمحترمة للمواطنين هي إحدى نتائج الإدارة السليمة والكفاءة للبلاد. ولذلك أكد آية الله السيد السيستاني من ناحية على حق المواطنين في التمتع بحياة كريمة، ومن ناحية أخرى طلب من المسؤولين الحكوميين إدارة البلاد بطريقة جديرة. يَعتبر آية الله السيد السيستاني الحياة الكريمة والمستقبل الجيد من حق المواطنين⁷⁶، ويرى توفير الأمن والراحة وتوفير الخدمات العامة وخلق فرص العمل والتخفيف من معاناة المواطنين ومشكلاتهم من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق الحكومة⁷⁷ ويطلب

من المهام الأخرى للحكومة المقبلة التي تحظى بأهمية بالغة مكافحة الفساد الإداري المستشري في معظم مؤسسات الدولة بدرجة تنذر بخطر جسيم، فلا بد من وضع آليات عملية للقضاء على هذا الداء العضال وملاحقة المفسدين قضائياً أيّاً كانوا؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88، «وتحدث سماحته عن الفساد الإداري وسوء استغلال السلطة فأكد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 94.

75. «كما أن السلطة القضائية والأجهزة الرقابية تتحمل مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم، ولكنها لم تقم في ما مضى بما هو ضروري في هذا الصدد، وإذا بقي الحال كذلك فلا أمل في وضع حد لاستتراء الفساد في البلد.»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (5/ صفر/ 1441 هـ).

76. «ونؤكد على القوى الأمنية بأن لا تنسوا بأن المتظاهرين إنما هم أبائكم وإخوانكم وأبنائكم خرجوا يطالبون بحقوقهم في حياة حرة كريمة ومستقبل لائق بلدهم وشعبهم فلا تتعاملوا معهم إلا باللطف واللين»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/ 1441 هـ).

77. «وأما الحكومة فعليها أن تنهض بواجباتها وتقوم بما في وسعها في سبيل تخفيف معاناة المواطنين بتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل للعاطلين»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (5/ صفر/ 1441 هـ)؛ «وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجاد والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 84، «كما نبه سماحته على ضرورة الاهتمام الجاد بتقديم الخدمات العامة وتوفير القدر الكافي من الكهرباء والماء الصالح للشرب والوقود ونحوها للمواطنين تخفيفاً لمعاناتهم في هذه الظروف العصيبة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88، «وأما فيما يتعلق بالخدمات العامة فأبدي سماحته تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الأساسية التي يفترض أن تجعل الحكومة توفيرها من أهم أولوياتها و لا سيما الكهرباء و الوقود، مطالباً ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 94.

من المسؤولين الحكوميين بذل الجهود في سبيل خدمة جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الوطنية والدينية والفكرية وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، وهي غاية لا يراها سماحته بعيدة المنال لأن العراق يمتلك نخباً كثيرة ومصادر وثروات كبرى⁷⁸.

يذكر آية الله السيد السيستاني المسؤولين بأن المواطنين عاشوا حياة صعبة وغير آمنة، لكنهم شاركوا في الانتخابات وأعطوا أصواتهم للمنتخبين، لذا على الفائزين في الانتخابات أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان الحياة الكريمة للمواطنين التي يتوقعونها⁷⁹. وإن سماحته يعتبر توفير الأمن والحياة الكريمة لمواطني المناطق التي دمرتها الحرب من الضروريات الأساسية⁸⁰ ويشير الى أن الواجب الوطني والأخلاقي على الجميع رعاية أسر الضحايا وتوفير الحياة المناسبة لهم⁸¹.

78. «كفى الشعب ما عاناه من حروب ومحن وشدائد على مختلف الصعد طوال عقود من الزمن في ظل الأنظمة السابقة وحتى النظام الراهن، فلتترق الأطراف المعنية إلى مستوى المسؤولية الوطنية ولا يضيعوا فرصة التوصل إلى رؤية جامعة لمستقبل هذا الشعب يحظى فيه بما حلم به الآباء ولم يتحقق للأبناء إلى هذا اليوم، وهو أن يكون العراق سيد نفسه يحكمه أبنائه ولا دور للغرباء في قراراته، يستند الحكم فيه إلى إرادة الشعب ويكون حكماً رشيداً يعمل لخدمة جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية، ويوفر لهم العيش الكريم والحياة السعيدة في عز وأمان، وهل هذا كثير على هذا البلد العزيز مع ما يمتلكه من عقول نيرة وإمكانات هائلة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (14/ جمادى الأولى/1441هـ).

79. «إنّ الشعب الذي تحمّل الصعاب وتحدى المفخّخات وشارك في الانتخابات واختار من بيدهم السلطة من القوى السياسية يتوقّع منهم - وهو على حقّ في ذلك- أن يعملوا بجدّ في سبيل توفير حياةٍ كريمةٍ له ويبذلوا قصارى جهودهم لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (21/شوال/1436 هـ). 80. «إنّ تطبيع الأوضاع في تلك المناطق وتوفير الأمن فيها على أسس مهنية تراعي حرمة المواطن وتمنحه فرصة العيش بعزّ وكرامة وتمنع من التعدي والتجاوز على حقوقه القانونية يتسم بالضرورة القصوى، وبخلاف ذلك تزداد مخاطر العود بالبلد إلى الظروف التي لا تنسى آلامها ومآسيها»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (10/ شوال/ 1440 هـ).

81. «إنّ الحرب مع الإرهابيين الدواعش خلّفت عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين في صفوف الأبطال المشاركين في العمليات القتالية، وكثير منهم بحاجة إلى الرعاية الطبية وآخرون أصيبوا بعوق دائم، والعوق في بعضهم بالغ كالشلل الرباعي وفقدان البصر وبت الأطراف، وهؤلاء الأعرزة هم الأحقُّ بالرعاية والعناية ممن سواهم، لما لهم من الفضل على جميع العراقيين، فلولاهم لما تحررت الأرض وما اندحر الإرهاب وما حفظت الأعراس والمقدسات، ومن هنا فإن توفير العيش الكريم لهم وتحقيق وسائل راحتهم بالمقدار الممكن تخفيفاً لمعاناتهم واجبٌ وأبى واجب، ويلزم الحكومة ومجلس النواب أن يوفر المخصصات المالية اللازمة لذلك، وترجيحه على مصاريف أخرى ليست بهذه الأهمية»؛ الموقع الإلكتروني للسيد السيستاني،

5- الحق في محاكمة عادلة

إن وجود محكمة محايدة ونزيهة وسهولة الوصول إليها هو من حقوق المواطنين. لقد اهتم آية الله السيد السيستاني بحق المواطن في المحاكمة العادلة ودورها المهم، لذلك يؤكد على إقامة العدالة ومراعاة المعايير الإسلامية والقيم الإنسانية السامية مع الأعداء والسجناء وحذر من معاملتهم معاملة غير مشروعة⁸².. كما يشدد على التمتع بهذا الحق حتى بالنسبة للقادة العسكريين في النظام السابق⁸³ ويعتبر تطبيق العدالة وسيلة فعالة لمنع تكرار الجرائم⁸⁴.

كما التقى بكريستيان ريتشر رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة لملاحقة جرائم داعش، ليؤكد على ضرورة تحقيق العدالة الكاملة في سياق متابعة ومحاكمة مجرمي تنظيم داعش⁸⁵.

خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف ... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ ربيع الأول/ 1439هـ).
82. «إنَّ الله سبحانه وتعالى - كما ندب إلى الجهاد ودعا إليه وجعله دعامةً من دعائم الدين وفضل المجاهدين على القاعدين- فإنه عزَّ اسمه جعل له حدوداً وآداباً أوجبها الحكمة واقتضتها الفطرة، يلزم تفقهها ومراعاتها، فمن رعاها حق رعايتها أوجب له ما قدره من فضله وسنَّه من بركاته، ومن أخلَّ بها أحبط من أجره ولم يبلغ به أمله فللجهاد آدابٌ عامَّة لابدَّ من مراعاتها حتى مع غير المسلمين، ... كما أنَّ للقتال مع البغاة والمحاربين من المسلمين وأضرابهم أخلاقاً وآداباً»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد (12/2/2015)؛ «ونؤكد أيضاً على جميع المشاركين في العمليات القتالية بضرورة رعاية المعايير الإنسانية والإسلامية في التعامل مع المعتقلين أيّاً كانوا والاقتصار على اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم والابتعاد عن الثأر والانتقام في مطلق الأحوال»؛ نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (19/ محرم الحرام/ 1438 هـ).

83. «س:6: ما هي أفضل السبل المتبعة التي يمكن اتخاذها لمقاضاة المطلوبين للشعب وإنزال القصاص العادل بهم؟ ج:6: إيكال ذلك إلى المحاكم العراقية المختصة.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 33، «كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حق من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 84.

84. «إن إجراء العدالة بحق كل الذين اترفوا بالجرائم المذكورة سيقى مطلباً ملحاً لا بد من أن يتحقق في يوم من الأيام، وهو الأسلوب الناجع في المنع من تكرارها والردع عن العود إلى أمثالها»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلُّه) الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة (13/9/2020).

85. «مؤكداً على أنه لولا ذلك الانتصار الحاسم لما تسنى العمل على ملاحقة عناصر داعش ومحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها بحق العراقيين، ولا سيما جرائم القتل والسبي والاعتصاب وتدمير الآثار العراقية، مشدداً على ضرورة مراعاة كامل

لا يجوز سماحته معاقبة وإعدام قادة أمن النظام السابق حتى وإن اعترفوا بجرائمهم، بصورة عشوائية وخارجة عن سياقات القانون، بل يرى وجوب أن يكون عقابهم خاضعاً لمحكمة مختصة وحكم قاضٍ⁸⁶ وأن القضاء العادل هو المرجع الوحيد لمتابعة الجرائم والجنايات التي ارتكبت. كما أنه يحذر القضاء من تعدي الحدود القانونية⁸⁷، ويطلب منه وضع مهمة معاقبة وملاحقة مرتكبي الجرائم في جدول أعماله وفق القانون⁸⁸.

العدالة في كل الإجراءات التي تتخذ بهذا الصدد؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، بيان مكتب سماحته (دام ظله) بمناسبة استقباله رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن جرائم داعش (19/12/2022).

86. «1- من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء -باعتراف منه أو بغير ذلك- هل تجوز المبادرة إلى القصاص منه؟ ج: القصاص إنما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي.

2- من كان لما كتبه من (تقرير) ضد بعض المؤمنين دوراً أساساً في إعدامهم هل يجوز لأولياء المعدومين قتله أو إجباره على مغادرة المدينة أو نحو ذلك؟ ج: لا تجوز المبادرة إلى اتخاذ أي إجراء بصدده معاقبته بل لابد من تأجيل الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا.

3- هل يكفي كون الشخص عضواً مهماً في حزب البعث السابق أو من المتعاونين مع أجهزة النظام الأمنية بصورة أو أخرى في جواز قتله؟ ج: لا يكفي، وأمر مثله موكول إلى المحاكم الشرعية، فلا بد من الانتظار إلى حين تشكيلها؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 11.

87. «إننا إذ نشجب بشدة ما جرى من عمليات القتل والخطف والاعتداء بكل أشكاله -ومنها الجريمة البشعة والمروعة التي وقعت يوم أمس في منطقة الوثبة- ندعو الجهات المعنية إلى أن تكون على مستوى المسؤولية وتكشف عن اقترافها هذه الجرائم الموبقة وتحاسبهم عليها، ونحذر من تبعات تكررها على أمن واستقرار البلد وتأثيره المباشر على سلمية الاحتجاجات التي لا بد من أن يحرص عليها الجميع، كما نشدد على ضرورة أن يكون القضاء العادل هو المرجع في كل ما يقع من جرائم ومخالفات، وعدم جواز إيقاع العقوبة حتى على مستحقيها إلا بالسبل القانونية، وأما السحل والتمثيل والتعليق فهي بحد ذاتها جرائم تجب محاسبة فاعليها؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني نص... السيد أحمد الصافي (16/ربيع الآخر/1441هـ).

88. «ونطالب الأجهزة القضائية محاسبة ومعاقبة كل من اقترف عملاً إجرامياً من أي طرف كان- وفق ما يحدده القانون»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ)؛ «س:6 ما هي أفضل السبل المتبعة التي يمكن اتخاذها لمقاضاة المطلوبين للشعب وإنزال القصاص العادل بهم؟ ج:6: إيصال ذلك إلى المحاكم العراقية المختصة.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 33، «1- ما هو رأي سماحتكم في أحداث كربلاء وقيام الأمريكان بإلقاء القبض على عدد من المشاركين فيها؟ 1- ... والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المقصرين أيّاً كانوا»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 40، «كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبة المناسبة في حق من تثبت إدانتهم، ولا يأخذه في ذلك لومة لائم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 84.

بالنظر إلى مكانة الرأي العام في المجتمع، فإن سماحته يرى أن جميع الحقائق والأحداث يجب أن تعرض بشكل واضح للرأي العام من قبل هيئة قضائية مستقلة⁸⁹ ويطالب النظام القضائي بالتحقيق والتبيين الدقيق وتحديد الأشخاص الذين أصدروا الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين أو مطلقي النار عليهم، للرأي العام بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، وعدم التردد في ملاحقتهم واعتقالهم وتسليمهم للعدالة⁹⁰.

في الفقرة المذكورة وإن كان آية الله السيد السيستاني بصدد الحديث عن العدالة القضائية والتأكيد على الحق في محاكمة عادلة، إلا أنه في الوقت نفسه جاءت عبارة: «يجب أن تكون جميع الحقائق والأحداث متاحة للجمهور بطريقة واضحة من قبل القضاء المستقل» إذ يمكن استنتاج حق آخر من هذا البيان وهو الحق في الوصول إلى المعلومات؛ أي يحق للناس أن يعرفوا شؤون المجتمع الجارية وكيفية إدارة البلاد⁹¹.

6- الحق في الأمن

من الحقوق المهمة الأخرى للمواطن هو الحق في الأمن أي راحة البال وعدم مواجهته لتهديدات وتحديات أمنية. ولهذا الحق أنواع وأبعاد مختلفة مثل: الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي، الأمن المالي والاقتصادي، الأمن على الحياة.

89. «يبقى أن نشير إلى أن التقرير المنشور عن نتائج التحقيق فيما شهدته التظاهرات السابقة من إراقة للدماء وتخريب الممتلكات لما لم يحقق الهدف المتربّب منه ولم يكشف عن جميع الحقائق والوقائع بصورة واضحة للرأي العام فمن المهم الآن أن تتشكل هيئة قضائية مستقلة لمتابعة هذا الموضوع وإعلام الجمهور بنتائج تحقيقها بكل مهنية وشفافية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/ 1441هـ).

90. «إن المرجعية الدينية ... تطالب بقوة الحكومة والجهاز القضائي بإجراء تحقيق يتسم بالمصداقية حول كل ما وقع في ساحات التظاهر، ثم الكشف أمام الرأي العام عن العناصر التي أمرت أو باشرت بإطلاق النار على المتظاهرين أو غيرهم، وعدم التواني في ملاحقتهم واعتقالهم وتقديمهم إلى العدالة مهما كانت انتماءاتهم ومواقعهم، ولا بد من أن يتم ذلك خلال مدة محددة - كأسبوعين مثلاً - ولا يجري التسوية فيه كما جرى في الإعلان عن نتائج اللجان التحقيقية في قضايا سابقة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (12/ صفر/ 1441 هـ).

91. التعرف على أساسيات حقوق المواطنة ص76، مرجع سابق.

أ- الأمن في الحياة

نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها العراق، فقد اهتم آية الله السيد السيستاني بأمن حياة المواطنين، ولذلك يؤكد على أن القوات الأمنية والأشخاص المسؤولين فقط هم من لهم الحق في امتلاك السلاح⁹²، ولا يجوز للأشخاص غير المسؤولين شراء الأسلحة وبيعها وحملها⁹³. كما يعتبر أن من واجب القوات الأمنية ضمان أمن حياة المواطنين ويعارض إنشاء مجموعات ميليشيا مكونة من مواطنين عاديين⁹⁴. وفي لقاء مع زعيم إحدى الميليشيات، أكد عليه آية الله السيد السيستاني أنه من أجل القضاء على النزاعات المسلحة، من الضروري تسليم الأسلحة غير المرخصة إلى المؤسسات الأمنية⁹⁵، وكذلك في

92. «إن دعوة المرجعية الدينية إنما كانت للانخراط في القوات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلحة خارج إطار القانون، فإن موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضح ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحد أنها تؤيد أي تنظيم مسلح غير مرخص فيه بموجب القانون»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (21 / شعبان / 1435 هـ)؛ «وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 3.

93. - «الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لا بد من جمعها وبإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 3، «النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 40.

94. «إن هذا الحادث المؤلم وما تكرر خلال الأيام الماضية من حوادث الاغتيال والاختطاف يؤكد مرة أخرى أهمية ما دعت إليه المرجعية الدينية مراراً من ضرورة أن يخضع السلاح -كُل السلاح- لسلطة الدولة وعدم السماح بوجود أي مجموعة مسلحة خارج نطاقها تحت أي اسم أو عنوان. إن استقرار البلد والمحافظة على السلم الأهلي فيه رهن بتحقيق هذا الأمر، وهو ما نأمل أن يتم في نهاية المطاف نتيجة للحركة الإصلاحية الجارية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (16/ربيع الآخر/1441هـ)؛ «2- ما هو رأي سماحتكم في الميليشيات الدينية، هل تصادقون على تشكيلها؟ 2- يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل آية مليشيات»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 40، «س: يعتقد الخبراء أن وجود الميليشيات يزيد من سوء الوضع في العراق، ما هو الحل المناسب لهذه المشكلة بنظركم؟ ج: إن المرجعية الدينية كانت من أول المندادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الأسلحة غير المرخص فيها، ولكن لا بد أن يعتم ذلك بالنسبة إلى كافة المجموعات المسلحة لأية جهة انتمت، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي من مختلف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنظام»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 96.

95. «س: هل استقبلتم السيد مقتدى الصدر في الأسبوع الماضي فقد ذكر في لقاء له على قناة العربية أنه اجتمع مع سماحتكم بعد أحداث كربلاء، وماذا جرى في اللقاء؟ ج: لقد زار مكتب سماحة السيد مد ظله واجتمع بعدد من أعضاء

اجتماع مع مسؤولين حكوميين يشدد سماحته على أهمية ضمان أمن المواطنين وأن يكون السلاح حصراً بيد القوات الأمنية كما يؤكد سماحته على جمع الأسلحة غير المرخصة⁹⁶. ويطلب منهم عدم التهاون والتساهل في بذل الجهود لضمان الأمن والاستقرار لجميع المواطنين العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والفكرية⁹⁷.

ب- الأمن الاقتصادي

الأمن الاقتصادي هو حق من حقوق المواطنين. ولذلك فإن الحكومة ملزمة بتوفير بيئة آمنة للأعمال والأنشطة التجارية للمواطنين وكذلك الاعتراف بالحقوق المرتبطة بهذا الحق، مثل الحق في العمل وحق الملكية.

لقد اهتم آية الله السيد السيستاني بالأوضاع الخاصة للعراق ويرى أن الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي لا يصب في مصلحة البلاد⁹⁸ ويحذر القوى السياسية

المكتب وقد أكدوا له على ضرورة أن تسلّم جميع الأسلحة غير المرخصة إلى السلطات الوطنية المختصة تجنّباً عن وقوع صدمات مسلحة أخرى في المستقبل؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 41. 96. «وشدّد سماحته على أنّ من أولى مهامّ هذه الحكومة معالجة الحالة الأمنية ... ولهذا الغرض لا بدّ من حصر حمل السلاح في أيدي القوات الحكومية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88، «ففيما يتعلق بالوضع الأمني أشار سماحته إلى بعض مكامن الخلل والقصور في الخطط الأمنية السابقة، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية سليمة، ومن العناصر الصالحة والكفوءة، وتزويدها بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات، في جنب وضع خطة مدروسة لجمع الأسلحة غير المرخص فيها»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 94، «إن المرجعية الدينية كانت من أول المنادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الأسلحة غير المرخص فيها»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 96.

97. «وشدّد سماحته على أنّ من أولى مهامّ هذه الحكومة معالجة الحالة الأمنية ووضع حدّ للعمليات الإجرامية التي تطال الأبرياء يوماً خطفاً وتعديباً وتفجيراً وقتلاً وتنكيلاً وغير ذلك، ولهذا الغرض لا بدّ من حصر حمل السلاح في أيدي القوات الحكومية، وبناء هذه القوات على أسس وطنية سليمة بحيث يكون ولاؤها للوطن وحده لا لأية جهة سياسية أو غيرها»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88.

98. «إن مزيداً من التأخير في إجراء الانتخابات أو إجراءها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها بحيث لا تكون نتائجها مقنعة لمعظم المواطنين سيؤدي إلى تعميق مشاكل البلد والوصول -لا سمح الله- إلى وضع يهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم عليه جميع الأطراف المعنية الممسكة بزمام السلطة في الوقت الحاضر»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلّه) الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة (13/9/2020)؛ «ومن جهة أخرى فإن استمرار الأزمة الراهنة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ليس في مصلحة البلد ومستقبل أبنائه، فلا بد من التمهيد للخروج منها

في البلاد من أن المشاكل الاقتصادية تصبح أكثر تعقيداً مع التخطيط غير السليم والاستراتيجية غير الصحيحة والحلول المؤقتة⁹⁹.

أ- الملكية الخاصة: أحد أبعاد الأمن الاقتصادي هو الاعتراف بالملكية الخاصة. يحترم آية الله السيد السيستاني الملكية الخاصة ويعتبر أي اعتداء على الملكية الخاصة أمراً غير شرعي وغير قانوني¹⁰⁰. لا يسمح السيد السيستاني بالاستيلاء على ممتلكات المسلمين دون موافقتهم ليس هذا فحسب، بل يعتقد أيضاً أن الأموال التي يحملها العدو معه في ساحة المعركة ويستخدمها هي ملك للمسلمين، أما الممتلكات التي يملكها العدو في المنزل فإنها تعود إلى عائلاتهم وليس للمسلمين الحق في الاستيلاء على تلك الممتلكات والاعتداء عليها¹⁰¹.

بالإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة»؛ نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي(5/جمادى الآخرة/1441هـ).
99. «ومن جانب آخر فإنّ البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامة وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم، بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل بل إتباع حلول آنية ترفيحية يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (21/شوال/1436 هـ).
100. «إننا نناشد المشاركين في هذه التظاهرات أن يمتنعوا من المساس بالعناصر الأمنية والاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال. كما نناشدهم رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين أو أيّ جهة أخرى. إنّ الاعتداء على عناصر الأمن برميهم بالأحجار أو القناني الحارقة أو غيرها والإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بالحرق والنهب والتخريب مما لا مسوّغ له شرعاً ولا قانوناً ويتنافى مع سلمية التظاهرات ويعدّ المتظاهرين عن تحقيق مطالبهم المشروعة ويعرّض الفاعلين للمحاسبة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/1441هـ)؛ «ولكن الشرط الأساس لذلك هو عدم انجراره إلى أعمال العنف والفوضى والتخريب، فإنه بالإضافة إلى عدم المسوغ لهذه الأعمال شرعاً وقانوناً ... بأن لا يسمحوا للمخربين بأن يتقمصوا هذا العنوان ويندسوا في صفوفهم ويقوموا بالاعتداء على قوى الأمن أو على الممتلكات العامة أو الخاصة ويتسببوا في الإضرار بمصالح المواطنين»؛ نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ).

101. «الله في أموال الناس، فإنه لا يحل مال امرئ مسلم لغيره إلا بطيب نفسه، فمن استولى على مال غيره غصباً فإنها حاز قطعة من قطع النيران، وقد قال الله سبحانه: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً). وفي الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: (من اقتطع مال مؤمن غصباً بغير حقه لم يزل الله معرضاً عنه ماقتاً لأعماله التي يعملها من البرّ والخير لا يثبتها في حسناته حتى يتوب ويردّ المال الذي أخذه إلى صاحبه). وجاء في سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه نهى أن يُستحلّ من أموال من حاربه إلا ما وجد معهم وفي عسكرهم، ومن أقام الحجّة على أن ما وجد معهم فهو من ماله أعطى المال إياه، ففي الحديث عن مروان بن الحكم قال: (لَمَّا هَرَمْنَا عَلَيَّ

ب- ملكية الدولة: ملكية الدولة من المسائل المهمة في الفقه الإسلامي، وقد اختلف الفقهاء كثيراً في هذه المسألة، لأنه بالإضافة إلى مسألة الملكية أو سلطة الدولة على الأملاك العامة وأساسها وحدودها وضوابطها، تُطرح أيضاً مسألة الدولة وشرعيتها، فهل الحكومة الإسلامية وحدها هي صاحبة الشرعية والمالكة، وإنَّ الحكومات الأخرى مثل الحكومات الكافرة والظالمة ليست شرعية، ونتيجة لذلك لا تكون ملكيتها أيضاً شرعية؟

على الرغم من أن ملكية الدولة لا تُعدُّ من حقوق المواطنين، لكن بما أن هذه القضية مرتبطة بشرعية الحكومة من جهة، وبواجبات ومسؤوليات المواطنين تجاه الممتلكات العامة والحكومية من جهة أخرى، فإنه يمكن شرح المبنى الفقهي لحكم آية الله السيستاني.

يعترف آية الله السيد السيستاني بملكية الحكومة، ويعتبر أي اعتداء وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة والحكومية غير قانوني وغير شرعي¹⁰² فالاستيلاء غير القانوني

بِالْبُصْرَةِ رَدُّ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ مَنْ أَقَامَ بَيْنَهُ أَعْطَاهُ وَ مَنْ لَمْ يُقِمَّ بَيْنَهُ حَلَفَهُ ... الله الله في حرمان عامة الناس ممن لم يقاتلوكم، لاسيما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم، فإنه لا تحل حرمان من قاتلوا غير ما كان معهم من أموالهم. وقد كان من سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان ينهى عن التعرض لبيوت أهل حربه ونسائهم وذريتهم رغم إصرار بعض من كان معه -خاصة من الخوارج- على استباحتها وكان يقول: (حَارَبْنَا الرِّجَالَ فحاربناهم، فأما النساء والذري فلا سبيل لنا عليهم لأنهن مسلمات وفي دار هجرة، فليس لكم عليهن سبيل، فأما ما أجلبوا عليكم واستعانوا به على حربكم وضمهم عسكريهم وحواه فهو لكم، وما كان في دورهم فهو ميراث على فرائض الله تعالى لذراريهم، وليس لكم عليهن ولا على الذراري من سبيل)؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد (12/2/2015).

102. «إننا ناشد المشاركين في هذه التظاهرات أن يمتنعوا من المساس بالعناصر الأمنية والاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال. كما ناشددهم رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين أو أي جهة أخرى. إن الاعتداء على عناصر الأمن برميهم بالأحجار أو القناني الحارقة أو غيرها والإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بالحرق والنهب والتخريب مما لا مسوغ له شرعاً ولا قانوناً؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/صفر/1441هـ)؛ «في الأيام الماضية وقعت اعتداءات مرفوضة ومدانة على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعدد من المحافظات وانسأقت المظاهرات في العديد من الحالات إلى أعمال شغب واصطدامات دامية خلفت عشرات الضحايا وأعداداً كبيرة من الجرحى والمصابين والكثير من الأضرار على المؤسسات الحكومية وغيرها في مشاهد مؤلمة ومؤسفة جداً مشابهة لما حصل في بعض الأعوام السابقة؛ نص...السيد أحمد الصافي (5/ صفر/ 1441 هـ).

على الممتلكات العامة والحكومية أمر غير مسموح به وموجب للضمان¹⁰³. بعد سقوط النظام الصدامي البائد حيث لم يتم تعيين حكومة جديدة، لم يجوّز سماحته الاستيلاء على الممتلكات الحكومية من قبل العائلات المعوزة، واستخدام الأراضي الموات وأي نوع من الاستغلال غير القانوني للأراضي الحضرية¹⁰⁴. كما أنه اعتبر السرقة من الممتلكات العامة بمثابة السرقة من الملكية الخاصة ولذلك لا يسمح باستخدام كهرباء المدينة بدون عداد والإسراف في استهلاك الكهرباء¹⁰⁵.

يعتبر آية الله السيد السيستاني إخراج القطع الأثرية القديمة من المتاحف العراقية

103. «لا يجوز أخذ شيء منها ويحرم التعامل به ومن فعل ذلك كان ضامناً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 1، «لا بد من التحفظ عليها، ويرجح أن يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة مختارة من أهالي المنطقة لكي يتسنى تسليمها إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 3، «س6: قام البعض بالتصرف في الوقود المخزون في صهاريج تابعة للنظام السابق فما الحكم في ذلك؟ ج6: من تصرف في شيء منها كان ضامناً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 5، «كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 77.

104. «لا إذن بإحياء الأراضي الموات من دون استحصال الموافقات الرسمية س4: تقوم بعض العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم فهل أذن سماحة السيد في ذلك؟ ج4: لم يأذن مدّ ظله. س5: يقوم بعض الناس باستخدام الممتلكات العامة المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في إطار الخدمة العامة فهل يجوز لهم التصدي لذلك كتصرف شخصي؟ ج5: لا يجوز والله العالم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 4، «س6: قام البعض بالتصرف في الوقود المخزون في صهاريج تابعة للنظام السابق فما الحكم في ذلك؟ ج6: من تصرف في شيء منها كان ضامناً وعليه التصديق ببده على الفقراء. والله العالم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 5، «لم يرخص سماحة السيد مدّ ظله لأي شخص أو جهة بالاستيلاء على قطع الأراضي الخالية في الأحياء السكنية أو في غيرها من دون الحصول على الموافقات الرسمية الأصولية، بل قد منع من ذلك كما هو منشور في أجوبة استفتاءاته، ومن قام بالبناء في هذه الأراضي لم يستتبع ذلك حقاً له فيها وبالإمكان إلزامه بالتخلية والله العالم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 32، «إن سماحة السيد مدّ ظله لا يرخص في استغلال الأبنية الحكومية- كسائر أموال الدولة- على خلاف الضوابط القانونية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 66.

105. «س1: يستفيد من المنافع العامة مثل الطاقة الكهربائية بدون أن ينصب مقياساً أو أن يدفع ثمنها؟ ج1: هذه سرقة من المال العام، وهي لا تختلف عن السرقة من الأموال الخاصة في الإثم والضمان. س2: أن يجهّز داره أو تجارته بأكثر من مصدر للقدرة الكهربائية مما يجب أو يقلل من الانقطاع المزعج على حساب الآخرين مما يضطر وزارة الكهرباء إلى زيادة ساعات القطع المبرمج عنه لتعويض النقص الحاصل من التجاوز على الشبكة؟ ج2: هذا غير جائز أيضاً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 81.

وشراءها وبيعها غير جائز، كما لا يسمح بالحفر واستخراج القطع الأثرية القديمة وبيعها داخل العراق أو خارجه، ولا يرى فرقاً في هذا الحكم بين القطع الأثرية الإسلامية وغير الإسلامية¹⁰⁶.

يعتبر السيد السيستاني التصرف بالممتلكات الحكومية أمراً مباحاً في إطار القانون كما أنه يرى سرقة وتخريب الممتلكات الخاصة والعامة في الدول الغربية؛ حتى وإن كان لا يضر بسمعة الإسلام والمسلمين، أمراً غير جائز، لأن حصول الإنسان على التأشيرة يكون قد أعطى التزاماً ضمناً بالامتثال للقوانين، ومثل هذا الفعل هو مثال للخيانة، ونهى عن إخلاف الوعد والخداع بأي شكل من الأشكال¹⁰⁷.

106. «لقد نهبت - كما تعلمون - كمية كبيرة من مقتنيات المتحف العراقي بعد سقوط النظام السابق وقد هُزب قسم منها إلى خارج العراق: س1: فهل يجوز لمن يقع شيء منها في يده أن يحتفظ به لنفسه أو يمنحه لغيره؟ ج1: لا يجوز بل لا بد من إعادته إلى المتحف العراقي.

س2: و ما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل أو في الخارج؟ ج2: لا يصح شراؤه أي لا يصبح ملكاً لـ (المشتري) فلو تسلمه وجب عليه إرجاعه إلى المتحف المذكور.

س3: وإذا لم يجز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استنقاذها؟ ج3: يجوز ولكن لا بد من إعادة ما يستنفذ منها إلى المتحف كما تقدم.

س4: يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل أو تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك؟ ج4: سماحة السيد مد ظله يمنع من ذلك.

س5: هل يختلف الحكم في الموارد السابقة بين الآثار الإسلامية وبين غيرها؟ ج5: لا فرق بينها فيما تقدم من الأحكام والله العالم.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 9.

107. «يحرم على المسلم خيانة من يأتمنه على مال أو عمل، حتى لو كان كافراً، ويجب على المسلم المحافظة على الأمانة وأداؤها كاملة، فمن يعمل في محل مبيعات أو محاسب، لا يجوز له أن يخون صاحب العمل ويأخذ شيئاً مما تحت يده. لا تجوز السرقة من أموال غير المسلمين الخاصة والعامة ولا يجوز إتلافها، حتى وإن كانت تلك السرقة وذلك الإتلاف لا يسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين فرضاً، ولكنها عدت غدرًا ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول إلى بلادهم أو طلب رخصة الإقامة فيها، وذلك لحرمة الغدر، ونقض الأمان، بالنسبة إلى كل أحد، مهما كان دينه وجنسه ومعتقده.

سؤال: هل يجوز للمسلم أن يسرق من الكفار، كأوروبا وأمريكا وأمثالهما؟ وهل يحق له أن يحتال عليهم في أخذ الأموال بالطريقة المتعارفة لديهم؟ جواب: لا تجوز السرقة من أموالهم الخاصة أو العامة، وكذا إتلافها إذا كان ذلك يسيء إلى سمعة الإسلام أو المسلمين بشكل عام، وكذا لا يجوز إذا لم يكن كذلك، ولكن عُدَّ غدرًا ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول في بلادهم، أو طلب رخصة الإقامة فيها، لحرمة الغدر ونقض الأمان بالنسبة إلى كل أحد؛ فقه للمغتربين، إعداد سيد عبد الهادي محمد تقي حكيم، مكتب آية الله السيستاني، صفحة 170 - 169.

7- حق التمتع بالعدالة الاجتماعية

من حقوق المواطنين الأخرى حق التمتع بالعدالة الاجتماعية، بمعنى أن الحكومة ملزمة بتقديم جميع مرافقها في كافة المجالات المادية والمعنوية بشكل عادل لجميع المواطنين، وكذلك توظيف الأشخاص على أساس جدارتهم وكفاءتهم في المؤسسات الحكومية¹⁰⁸.

كما يرى آية الله السيد السيستاني إرساء العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للأموال الوطنية، وإلغاء وتغيير القوانين التي تعطي امتيازات خاصة لكبار المسؤولين في الحكومة، وتعيين الموظفين الحكوميين على أساس الجدارة وليس على أساس العلاقات والقرابات¹⁰⁹، من بين المطالب المهمة للمواطنين، ويذكر المسؤولين بأن أحد المطالب المحقة للمواطنين هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى الحكومة أن تحاول تطبيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الامتيازات غير المقبولة بقرارات مهمة وإجراءات صارمة¹¹⁰.

108. التعرف على أساسيات حقوق المواطنة ص 96، مرجع سابق سيد حامد الهاشمي وآخرون، حقوق المواطنة والعدالة الاجتماعية، مجلة عملية الإدارة والتنمية، الصفحة 67-66، العدد 71، 2018.

109. «ولكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها وتحقق الانتصار المبين وتم تطهير مختلف المناطق من دنس الإرهابيين دب الخلاف من جديد -معلناً تارة وخفياً تارة أخرى- في صفوف الأطراف التي تمسك بزمام الأمور، وتفاقم الصراع بين قوى تريد الحفاظ على مواقعها السابقة وقوى أخرى برزت خلال الحرب مع داعش تسعى لتكريس حضورها والحصول على مكاسب معينة، ولا يزال التكاليف على المناصب والمواقع -ومنها وزارتا الدفاع والداخلية- والمحاصصة المقيتة يمنعان من استكمال التشكيلة الوزارية، ولا يزال الفساد المستشري في مؤسسات الدولة لم يقابل بخطوات عملية واضحة للحد منه ومحاسبة المتورطين به، ولا تزال البيروقراطية الإدارية وقلة فرص العمل والنقص الحاد في الخدمات الأساسية -باستثناء ما حصل مؤخراً من تحسن في البعض منها- تتسبب في معاناة المواطنين وتنغص عليهم حياتهم، ولا تزال القوانين التي منحت امتيازاتٍ مجحفةً لفئات معينة على حساب سائر الشعب سارية المفعول ولم يتم تعديلها، كل ذلك في ظل أوضاع بالغة الخطورة في هذه المنطقة الحساسة، وتساعد التوتر فيها بعد فترة من الهدوء النسبي لانشغال الجميع بالحرب على داعش»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (10/ شوال/ 1440 هـ)؛ «وهناك العديد من الإصلاحات التي تتفق عليها كلمة العراقيين وطالما طالبوا بها، ومن أهمها مكافحة الفساد وأتباع آليات واضحة وصارمة لملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم، ورعاية العدالة الاجتماعية في توزيع ثروات البلد بإلغاء أو تعديل بعض القوانين التي تمنح امتيازاتٍ كبيرةً لكبار المسؤولين وأعضاء مجلس النواب لفئات معينة على حساب سائر أبناء الشعب، واعتماد ضوابط عادلة في التوظيف الحكومي بعيداً عن المحاصصة والمحسوبيات»؛ نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/ صفر/ 1441 هـ).

110. «والمتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد -وقد أبدى اهتمامه بمطالب

يُلزم سماحته الحكومة بضمان حقوق جميع أفراد الشعب العراقي بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والفكرية¹¹¹، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، يشدّد السيد السيستاني على المسؤولين بمحاربة الفساد الإداري، والاستفادة العادلة والمتساوية لكبار المسؤولين الحكوميين والمواطنين من الإمكانيات والمرافق المادية والدفع العادل لرواتب وأجور الموظفين وإلغاء الفروق الشاسعة في رواتبهم¹¹².

8- حق الحرية

الحق في الحرية هو من الحقوق المهمة للمواطنين، وله أبعاد مختلفة مثل حرية الفكر وحرية التعبير وحرية النشاط السياسي. ورغم أن آية الله السيد السيستاني لم يتطرق صراحة إلى الحق في الحرية، إلا أنه اهتم به، حتى أنه أمر بإطلاق سراح شخص محكوم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة الإهانة لسماحته¹¹³. وجاء في رسالة مكتبته إلى قاضي المحكمة: "نعلمكم أن آية الله السيد السيستاني (دام ظلّه) لن يرضى أبداً بمعاقبة

الشعب وحرصه على تنفيذها- أن يكون أكثر جرأةً وشجاعةً في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قراراتٍ مهمّةً وإجراءاتٍ صارمةً في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيدٍ من حديدٍ من يعبث بأموال الشعب ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة مما تكررّ الحديث بشأنها»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (21/ شوال /1436 هـ)؛ «إن الحكومة الراهنة مدعوة إلى الاستمرار والمضي بحزم وقوة في الخطوات التي اتخذتها في سبيل تطبيق العدالة الاجتماعية»؛ استقبال سماحة السيد(دام ظلّه) الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة (13/9/2020).

111. «وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 84.

112. «وتحدّث سماحته عن الفساد الإداري وسوء استغلال السلطة فأكد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية، ... وأشار سماحته إلى الاختلاف الفاحش في سلّم الرواتب، حيث ينعم البعض برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه المعظم على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم، مؤكداً على ضرورة علاج هذا المشكل بما يضمن العدالة الاجتماعية»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 94.

113. وكالة شفقنا الدولية للأبناء، 26/01/1399، رمز الخبر: 357642.

شخص نشر محتوى يهين سماحته¹¹⁴ وعلى الرغم من أن هذه الرسالة لها طابع أخلاقي أكثر، إلا أنها ليست مستقلة عن النهج السياسي واحترام الحق في حرية التعبير. يرى سماحته في الآية المباركة «فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ»¹¹⁵ أفضل موعظة للشعب العراقي والمسلمين عامة وهو على اعتقاد أن المسلمين لو عملوا بهذه الآية سيعيشون حياة أفضل¹¹⁶. ومن الواضح بمكان أن أهم رسالة يبعثها هذا التصريح هي الحرية في الفكر والاستماع إلى الآراء واتباع أحسنها.

كما ينبه آية الله السيد السيستاني القوات الأمنية إلى ضرورة توفير مساحة آمنة للمتظاهرين للتعبير عن مطالبهم بحرية¹¹⁷، ويضيف أنه يجب على المواطنين التعبير عن آرائهم بالحرية الكاملة وبالطرق السلمية¹¹⁸. وفي لقائه مع البابا فرانسيس زعيم الكاثوليك في العالم وأيضاً في ردّه على رسالته قال سماحته: من المأسى والمشاكل التي يواجهها الناس، القمع الفكري والديني وقمع الحريات الأساسية، مما يؤدي أيضاً إلى ظهور الحركات المتطرفة¹¹⁹.

114. وكالة شفقنا الدولية للأنباء، المرجع السابق.

115. سورة الزمر، الآية 18-17.

116. «س:8: ما هي أفضل نصيحة للعراقيين من خلال ذكر حديث نبوي أو من خلال حديث لإمام أو مرجع؟ ج:8: في القرآن الكريم وأحاديث النبي (ص) وأهل بيته (ع) الكثير ممّا لو عمل بها المسلمون لكانوا في حال أفضل من الحال الحاضر ومن أبرز ذلك قوله تعالى: {فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ}»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 13.

117. «فإنها كما تقع على عاتق القوات الأمنية بأن تحمي المتظاهرين السلميين وتفسح المجال لهم للتعبير عن مطالباتهم بكل حرية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ).

118. «إن المرجعية الدينية تؤكد موقفها المبدئي من ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال قراره السياسي ووحده أرضاً وشعباً، ورفضها القاطع لما يمس هذه الثوابت الوطنية من أي طرف كان وتحت أي ذريعة، وللمواطنين كامل الحرية في التعبير بالطرق السلمية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (28/جمادى الأولى/1441هـ).

119. «وتحدث سماحة السيد عما يعانيه الكثيرون في مختلف البلدان من الظلم والقهر والفقر والاضطهاد الديني والفكري وكبت الحريات الأساسية وغياب العدالة الاجتماعية، وخصوصاً ما يعاني منه العديد من شعوب منطقتنا من حروب وأعمال عنف وحصار اقتصادي وعمليات تهجير وغيرها»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، بيان صادر من مكتب سماحته (دام ظلّه) حول لقائه بالبحر الأعظم بابا الفاتيكان؛ «إنني أشرككم الرأي في ضرورة بذل المزيد من الجهود للدفاع عن المضطهدين

بالإضافة إلى الحالات المذكورة، يحذر آية الله السيد السيستاني الحكومة من تقييد الحريات العامة والخاصة للمواطنين¹²⁰، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يركز بشكل خاص على إجراء انتخابات حرة¹²¹. وبالنظر إلى تحذيره لرجال الدولة، ومكونات الانتخابات الحرة مثل حرية التعبير وحرية العمل السياسي، يمكن القول بأن سماحة السيد السيستاني لم يكن غافلاً عن حق المواطن في الحرية.

9- الحق في الخصوصية

من حقوق المواطنين الحق في الخصوصية، وقيل إنها ذات صلة ومحددة بكل شخص، ويعدُّ الوصول إليها والإفصاح عنها دون موافقة الأفراد أو الحكومة انتهاكاً للخصوصية.

لقد أولى سماحة آية الله السيد السيستاني احتراماً لحق المواطنين في الخصوصية إلى حد أنه لم يسمح حتى بالكشف عن أسماء عملاء النظام السابق ونشرها، وحمل

والمظلومين في مختلف أنحاء العالم، منوهاً إلى أن للمآسي التي يعاني منها العديد من الشعوب والفئات العرقية والاجتماعية في أماكن كثيرة في شرق الأرض وغربها نتيجة لما مارس ضدها من الاضطهاد الفكري والديني وقمع الحريات الأساسية وغياب العدالة الاجتماعية دوراً في بروز بعض الحركات المتطرفة التي لا تتورع عن الاعتداء على الآخرين المختلفين معها في الفكر أو العقيدة، وأجد أن من المهم أن يولي الجميع اهتماماً أكبر برفع هذه المظالم، ويعملوا بها في وسعهم في سبيل تحقيق قدر لائق من العدالة والطمأنينة في مختلف المجتمعات، ومن المؤكد أنه سيساهم في الحد من مظاهر الكراهية والعنف بشكل عام؛ رسالة سماحة السيد (دام ظلّه) إلى الحبر الأعظم البابا فرنسيس جواباً على رسالته إليه.

120. «إن هذا هو الإجراء الأكثر أهمية وإلحاحاً في الوقت الحاضر، وهو الذي يكشف عن مدى جدية الحكومة وصدق نيتها في القيام بخطوات واسعة للإصلاح الحقيقي. إذ لن يتيسر المضي في أي مشروع إصلاحي- بما يتطلبه من مكافحة الفساد المالي والإداري وتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية- ما لم يتم فرض هيبة الدولة وضبط الأمن وفق سياقاته القانونية، ومنع التعدي على الحريات العامة والخاصة التي كفلها الدستور، ووضع حدٍّ للذين يهدّدون ويضربون ويخطفون ويقتلون وهم بمنأى من الملاحقة والمحاسبة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (12/ صفر/ 1441 هـ).

121. «شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قوميته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 12، «لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 17؛ «فإن مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو إلى ... كما أنه مدعو إلى الإسراع في إقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (2/ ربيع الآخر/ 1441 هـ).

المؤسسات ذات الصلة مسؤولية الحفاظ على هذه الوثائق¹²².

10- الحق في التعليم

يُعدُّ الحق في التعليم من الحقوق المهمة للمواطنين، على الرغم من أنه لم يردُّ صراحة في رسائل وتصريحات آية الله السيستاني، ولكن مع الأخذ في الاعتبار تأكيده على ضرورة احترام حقوق جميع المواطنين والعيش بأمان وسلام¹²³، والاستفادة من الرجال والنساء الجديرين في النظام السياسي والإداري والتعبير عن الأمل بدور المرأة العراقية في ازدهار البلد وتقدمه¹²⁴، يمكن القول إنه ليس مستبعداً الاعتقاد بأن حق التعليم لجميع المواطنين حتى الأقليات لدى آية الله السيد السيستاني يعدُّ حقاً معترفاً به، كون أن تحقيق هذه الأهداف رهناً بقبول الحق في التعليم الشامل.

122. «4. بعد سقوط النظام وقعت أعداد هائلة من ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي بعض المؤمنين هل يجوز نشر ما تضمنتها من أسماء عملاء النظام والمتعاونين معه؟ ج: لا يجوز ذلك، بل لا بد من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية. 5. بعض من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الأجهزة الأمنية يدعي أنه تعهد بالتعاون تحت طائلة التهديد والإكراه هل يجوز التشهير به قبل ثبوت كونه متعاوناً محض إرادته؟ ج: لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك إلا في بعض الحالات رعاية مصلحة أهم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 11، «بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة. فهل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها؟ وهل يجوز لهم بيعها؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟ لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية، يوثق بمراجعتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 54.

123. «نوَّكِد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 68.

124. «ابحثوا عن ماضي المرشح وحققوا من نزاهته وكفاءته وحرصه على العراق والعراقيين قبل أن تصوتوا له ... اهتموا بالشروط الأساسية التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب، أن يكون كفوءاً لهذه المهمة»؛ موقع... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (4/ جمادى الآخرة/1435هـ)؛ «فعلى الجميع أن يستغلوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد خلال السنوات الأربع الآتية وانتخاب مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والإخلاص والحرص على مصلحة العراق والعراقيين»؛ نص... السيد أحمد الصافي (25/ جمادى الآخرة/1435هـ)؛ «إن سماحة السيد دام ظله إنما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثلهم من إدارة بلدهم»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 52، «ومن المؤمل أن يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطور العراق ورفعه»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

أساسيات حقوق المواطنة من وجهة نظر آية الله السيستاني

1- كرامة الإنسان الذاتية: أحد المبادئ الأساسية لحقوق المواطنة هو مبدأ الكرامة الإنسانية. ومن خلال قبول هذا المبدأ، يمكن منح حقوق المواطنة لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية. توفر الكرامة المكتسبة وحدها حقوق المواطنين المؤمنين، وبطبيعة الحال، من خلال وضع العناوين الفقهية الثانوية بجانب الكرامة المكتسبة إلى جانب بعضها البعض، يمكن بطريقة ما الحصول على ضمان حقوق جميع المواطنين.

لم يُد آية الله السيد السيستاني رأياً صريحاً فيما يتعلق بأصل كرامة الإنسان، لكن في بعض مؤلفاته، مثل بحوث الحج، تم إدخال أهداف مثل «حماية كرامة الإنسان» هي روح الشريعة الإسلامية، بحيث يمكن القول إنه اهتم بـ «الإنسان» من هذا المنطلق، وعلى هذا الأساس فهو يرفض الأحاديث الدالة على جواز تكفير المخالفين وأهل البدع¹²⁵.

وفي رده على الأسئلة المتعلقة بالسلوكيات الخاطئة، فلا يجيز سماحته إذلال كرامة المرأة وإهانة إنسانيتها، ويعتبر مثل هذه السلوكيات استغلالاً للدين لتحقيق أهداف غير مشروعة، ويؤكد أن دين الإسلام، وخاصة مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، يعطي أهمية متساوية لقيم العفة والكرامة والحفاظ على كرامة الرجل والمرأة، ويشدد باستخدام التعاليم الدينية والشريعة بطريقة لا تتعارض مع الأهداف السامية والقيم الأساسية¹²⁶.

125. تمدن، حامد رضا، الفقه الإسلامي وإعادة قراءة مفهوم «الحق» في ضوء «الفكر القانوني»؛ سيري في «خطاب الحق المداري» لآية الله السيستاني، 12 نيسان 2019، قاعدة بيانات التحليل الديني أون لاين.

126. «إن هذه الممارسات إن كان لها واقع كما ذكرتم فهي مدانة ومستنكرة بكل تأكيد، ومن هو من أتباع المرجعية الدينية حقاً لا يقوم بها، والزواج الموقت الذي يجوز في مذهب الإمامية- وكذلك ما يشبهه من الزواج الدائم المبني على إسقاط الحقوق الزوجية عدا حق المضاجعة- لا يسوغ أن يتخذ وسيلة للمتاجرة بالجنس بالطريقة المذكورة التي تمتهن كرامة المرأة وإنسانيتها، ولا يتبعها إلا ضعاف النفوس الذين لا يتورعون عن استغلال الدين وسيلة للوصول إلى أهدافهم غير المشروعة. إن الدين الإسلامي الحنيف ولاسيما على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) يعتني بقيم العفاف والاحتشام والمحافظة على كرامة كل من الرجل والمرأة على حد سواء، ويهتم بصيانة الأسرة والمحافظة عليها كنواة أساسية لسلامة المجتمع، مع عدم إغفاله تأمين الحاجات الطبيعية للإنسان، ولا يجوز أن يستغل أي تشريع ديني بما ينافي هذه الأهداف العالية والقيم

وفيما يتعلق بأهمية ونطاق حقوق المواطنة من وجهة نظر آية الله السيستاني، تمت الإشارة إلى بعض تصريحاته المتعلقة بشمولية حقوق المواطنة لجميع المواطنين من أي عرق، أو قبيلة أو دين أو معتقد فكري، وجاء فيها أن الاعتقاد بشمولية حقوق المواطنة بغض النظر عن انتماءات الأفراد أمرٌ يتوافق وينسجم مع الإيمان بالكرامة المتأصلة في الإنسان.

ورداً على سؤال بشأن المخاوف الموجودة من حرمان الأقليات من حقوقها وإزهاق أرواحهم وممتلكاتهم إثر قيام حكومة دينية؛ يبين سماحة السيد السيستاني أن القوى السياسية والاجتماعية القوية في العراق لا تريد إقامة حكومة دينية وأن أي اعتداء على غير المسلمين عمل مدان¹²⁷، وقد أدان سماحته في رسائله بشدة أيّ اعتداء أو انتهاك لحياة وممتلكات غير المسلمين¹²⁸.

كما اعتبر آية الله السيد السيستاني في العديد من فتاواه السرفقة من غير المسلمين

الأساسية؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، أسئلة مراسلة بي بي سي حول بعض الممارسات غير الصحيحة وأجوبتها. 127. «7 - هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداءات على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة دون ما مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقي كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟ الجواب السابع: إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى قيام نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مرّ، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتئي لعلماء الدين أن يناوؤا بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية. وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أداء مهامها بصورة كاملة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53.

128. «وأقول لمن يتعرّضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم أما سمعتم أن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام بلّغهُ أنّ امرأةً غير مسلمة تعرّض لها بعض من يدعون الإسلام وأرادوا انتزاع حليّتها فقال (عليه السلام) (لو أنّ امرأةً مسلمة ماتت من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92، «ويضاف إلى هذا أنّ مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية بشأن المحنة التي يعيشها العراق الجريح، وما أوصى به أتباعه ومقلّديه في التعامل مع إخوانهم من أهل السنة من المحبة والاحترام، و ما أكّد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً وحرمة عرضه وماله والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أيّاً كان صاحبه»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 98.

والخيانة في أموال الكفار وعملهم عملاً حراماً، ليس ذلك في البلدان الإسلامية فحسب، بل أيضاً في البلدان غير الإسلامية، وهذه الحرمة ليست بسبب العناوين الثانوية والإضرار بسمعة الإسلام والمسلمين وكرامتهم، بل إنها حرام بسبب العناوين الأولية كحرمة الخيانة والخداع. كما يرى سماحته جواز التصديق على غير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم إذا لم يكونوا من ناصبي العداء للحق ويعدُّ عملاً مُثاباً ولا يجوز أذية الجار إن كان يهودياً أو نصرانياً أو لا يعتقد أيّ دين¹²⁹.

بالإضافة إلى الحالات المذكورة، فقد أكد في لقائه مع ممثل الأمم المتحدة أنه ينبغي للمجتمعات أن تسعى حثيثاً من أجل تحقيق العدل والأمان الذي يتناسب مع كرامتها الإنسانية، وتتماشى مع مشيئة الله¹³⁰، ورداً على رسالة البابا فرنسيس زعيم الكاثوليك في العالم يرى سماحته أن السبيل الوحيد للتغلب على التحديات التي تواجهها البشرية في العصر الحاضر هو الإيمان بالله والكتب السماوية، والتمسك بالقيم الأخلاقية وتقوى الله مما يؤدي إلى نيل الكرامة الإلهية.

ويشير آية الله السيد السيستاني في كلمته خلال لقائه مع مندوب الأمم المتحدة إلى الآية الكريمة «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ»¹³¹ «باعتبار أن الله شاء أن يعيش الإنسان كريماً،

129. فقه الحضارة في ضوء فتاوى سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، إعداد محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، صفحة 106 - 105 و 177 - 176؛ فقه للمغتربين، إعداد سيد عبد الهادي محمد تقي حكيم، مكتب آية الله السيستاني، صفحة 175 - 167.

130. «وأشار سماحته إلى أنَّ للمآسي، التي يعاني منها العديد من الشعوب والفئات العرقية والاجتماعية في أماكن كثيرة من العالم -نتيجة لما يمارس ضدها من الاضطهاد الفكري والديني وقمع الحريات الأساسية وغياب العدالة الاجتماعية- دوراً في بروز بعض الحركات المتطرفة التي تستخدم العنف الأعمى ضد المدنيين العزل وتعتدي على المراكز الدينية والمواقع الأثرية للآخرين المختلفين معها في الفكر أو العقيدة. وشدّد سماحته على ضرورة معالجة خلفيات هذه الظواهر المرفوضة والمدانة في كل الأحوال، والعمل الجادّ في سبيل تحقيق قدر من العدالة والطمأنينة في مختلف المجتمعات تليق بكرامة الإنسان كما أرادها الله تعالى، وهو مما يساهم في الحدّ من الأجواء المواتية لانتشار الأفكار المتطرفة.»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، بيان مكتب سماحته بمناسبة استقبال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، 12 جمادى الأولى 1444هـ.

131. سورة الإسراء، الآية 70.

وفي جوابه على رسالة البابا فرنسيس يشير إلى الآية «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ»¹³². بالطبع، لأن متلقي الرسالتين هم من غير المسلمين¹³³، فقد جاءت تأكيدات سماحته في الرسالتين على تعاليم أخلاقية مثل؛ التسامح والتعايش السلمي مع الناس على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم، واحترام الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات والمذاهب الفكرية المختلفة، والدفاع عن المظلومين والمستضعفين في مختلف أنحاء العالم ونبذ العنف ومكافحته، لذلك يمكن الاعتقاد بأن سماحته يقصد أن التقوى في الآية السابقة هي التقوى بمعناها العام الذي ينسب إليه جميع الناس إذا كانوا صادقين وباحثين عن الصدق في معتقداتهم وكلامهم وسلوكهم.

وفي كل الأحوال، وبحسب كل تصريحاته ورسائله وفتاواه، فإنه ليس من المستبعد الاعتقاد بأن سماحة السيد السيستاني يؤمن بالكرامة الذاتية للإنسان.

2- المشاركة والحرية: وتعدُّ المشاركة والحرية من الأسس الأخرى لحقوق المواطنة، وقد تم شرح رأي آية الله السيد السيستاني في هذين الأساسين في قسم المصاديق على حقوق المواطنة.

وبالطبع تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن آية الله السيد السيستاني يعترف بحرية التعبير ويعتبرها من أهم حقوق المواطن، إلا أنه يدرك أن احترام حرية التعبير لا يبرر الاعتداء على الآخرين وهتك حرمتهم¹³⁴ ولا يمثل جوازاً لممارسة انتهاك لآراء

132. سورة الحجرات، الآية 13.

133. «ويهمني أن أشير هنا إلى ما سبق التأكيد عليه من الدور الأساس للإيمان بالله تعالى وبرسالته والالتزام بالقيم الأخلاقية السامية في التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها الإنسانية في هذا العصر، وحاجتها الماسة إلى التزود بالجوانب الروحية والمعنوية السليمة، وإلى الحفاظ على كيان الأسرة وقيمها كما فطر الله الإنسان عليها، وإلى رعاية التقوى التي بها ينال الإنسان الكرامة الإلهية كما ورد في القرآن المجيد (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ)، وقد ألهم الله سبحانه النفس البشرية جانباً مهماً منها كما ورد في قوله تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا *)»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، رسالة سماحة السيد (دام ظلّه) إلى الحبر الأعظم البابا فرنسيس جواباً على رسالته إليه.

134. «ولكن من المؤكد أن احترام حرية التعبير عن الرأي لا يبرر أبداً الترخيص في مثل هذا التصرف المخزي الذي يمثل اعتداءً

ومعتقدات الآخرين. وبينما يدين الهجوم على القرآن الكريم و هتك حرمة، فإنه يدعو المسلمين إلى ضبط النفس و يمنعهم من مواجهة المسيحيين بنفس الطريقة، ويؤكد أن واجب الزعماء الدينيين والروحانيين هو تعزيز الرحمة والحياة المسالمة المبنية على مراعاة الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات والمقاربات الفكرية المختلفة¹³⁵.

3- المساواة: هي أحد أسس حقوق المواطنة التي وردت في رسائل آية الله السيستاني. فهو يعتبر جميع المواطنين متساوين أمام القانون¹³⁶، ويؤكد على مبدأ العدل والمساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات¹³⁷، ويذكر في رسالة له أنه حذر مراراً وتكراراً السياسيين وأصحاب السلطة والقوة أن حقوق جميع العراقيين من كل أمة وقبيلة

صارخاً على مقدسات أكثر من ملياري مسلم في العالم، ويؤدي إلى خلق بيئة مواتية لانتشار الأفكار المتطرفة والممارسات الخاطئة؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، رسالة مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاعتداء على نسخة من القرآن الكريم بتخصيص من الشرطة السويدية.

135. «إن هذا التصرف المشين لا ينسجم مع ما هو وظيفة القيادات الدينية والروحية من تثبيت قيم للمحبة والتعايش السلمى المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية ... إن احترام حرية التعبير عن الرأي لا يبررُ بوجهٍ السماحٍ بمثل هذه التصرفات المخزية التي تمثل اعتداء صارخاً على معتقدات الآخرين ومقدساتهم ... إنّ المرجعية الدينية في الوقت الذي تستنكر بشدة الاعتداء على القرآن العظيم وتؤكد على ضرورة المنع من وقوعه تشدد على المسلمين أينما كانوا أن يتحلوا بأقصى درجات ضبط النفس ولا يبدر منهم ما يسيء إلى أتباع الكنائس المسيحية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، بيان مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) حول الاعتداء على حرمة القرآن الكريم (29/29/رمضان/1431).

136. «وشدد سماحته على ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين والمقيمين بلا استثناء وحصر السلاح بيد الحكومة والوقوف بوجه التصرفات الخارجة عن القانون - ومنها عمليات الاغتيال والخطف - ومحاسبة فاعليها بقطع النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، لقاء سماحته (دام ظلّه) مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (6/2/2019).

137. «6 - ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها عراق المستقبل؟ الجواب السادس: مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمى للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 53، «أيها العراقيون الأعزاء .. إنّ الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلب قراراً من كل الرفقاء برعاية حرمة دم العراقي ... وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - مشاهد الحوار البناء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92.

يجب أن تُحترم بالتساوي ودون تمييز¹³⁸.

من نتائج المساواة يمكن الإشارة إلى الحوار مع الآخر، فعندما نؤمن بالمساواة، سيكون لدينا حوار حقيقي وثنائي مع الطرف الآخر. وبما أن آية الله السيد السيستاني يؤمن بالمساواة، فإنه يقصد الحوار، وليس المونولوج أو النجوى. ولهذا السبب أكد كثيراً على مسألة الحوار، ويعتبر الحوار البناء مخرجاً للأزمة¹³⁹، ولحل الخلافات وإزالة المخاطر والأذى عن العراق، ويذكر أنه يتواصل بصورة مستمرة في إيجاد مساحات الحوار مع أهل السنة والنخب والمثقفين وأساتذة الجامعات وغيرهم من الفئات المجتمعية¹⁴⁰.

138. «مؤكدَةً مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تُراعى حقوق كافة العراقيين من جميع الطوائف والمكونات على قدم المساواة، ولا يُمكن في حال من الأحوال أن تُحرض المرجعية على الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحثّ الجميع على العمل لشدّ أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...السيد أحمد الصافي (21 / شعبان / 1435هـ).

139. «أيها العراقيون الأعزاء .. إنَّ الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلب قراراً من كلّ الفرقاء برعاية حرمة دم العراقي ... وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد الحوار البناء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92.

140. «س4: هل توجد لدى سماحتكم خطة عمل للتواصل والحوار مع النخب الثقافية العراقية في الطرف الراهن والتأسيس لدعوات الحوار واعتدال المرجعية بين فئات أوسع؟ ج4: المرجعية الدينية في النجف الأشرف تتواصل مع النخب المثقفة من أساتذة الجامعات وغيرهم، وتسعى إلى رفع مستوى الوعي الثقافي لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي، فإنّ ذلك هو السبيل الوحيد لدرء الأخطار عن العراق وشعبه»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 26، «الاختلاف في وجهات النظر ووجود اتهامات متعددة في الوسط الشيعي كسائر الأوساط الأخرى حالة طبيعية لا يخشى منها، والحوار الهادئ بين الأطراف المعيّنة هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 39، «س3: ما هي الخطة التي يتبعها آية الله السيستاني (دام ظلّه) والحوزة المباركة لتفادي النعرات المذهبية والعرقية التي تواجه المجتمع العراقي والتي تعمل الأجهزة الاستخباراتية المعادية على تأجيجها؟ ج3: إنّ القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى أنه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك طوال الأشهر الماضية إلا النزر اليسير، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحدّ من نتائجها السلبية. وقد اتخذت خطوات مباركة في التنسيق والتواصل بين مختلف الطوائف والقوميات تجنّباً عن أي اصطدام عرقي أو طائفي، نسأل الله تعالى مزيداً التوفيق للقائمين بها»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 52، «أيها العراقيون الأعزاء .. إنَّ الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلب قراراً من كلّ الفرقاء برعاية حرمة دم العراقي ... وتستبدل-بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة- بمشاهد الحوار البناء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92.

4- الأخوة: أساس آخر لحقوق المواطنة. يضع آية الله السيد السيستاني في اعتباره هذا الأساس المهم، لذلك فهو ينفى أي منافسة وصراع مع أهل السنة¹⁴¹ ويدين أي انتهاك لحقوقهم¹⁴²، ويعتقد أن الشيعة والسنة متقاربان في القضايا المهمة والأساسية¹⁴³، ويؤكد على المعاملة الإنسانية للإخوة السنة¹⁴⁴، ويعتبرهم إخوة أبرياء وغير راضين عن العمليات الإرهابية ضد الشيعة¹⁴⁵، ويرى أن هذه الأحداث المؤسفة لا تسبب زوال العلاقة الأخوية بين الطائفتين الشيعة والسنة ويضيف أن من واجبنا الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية للسنة وهم ليسوا إخواننا، بل أنفسنا¹⁴⁶.

141. «س2: هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟ ج2: لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 96، «وسماحته - دام ظله - إذ يشكركم على هذه الدعوة الكريمة ... مؤكداً في الوقت نفسه على أنه لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 97.

142. «2 - قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد إخواننا أهل السنة وطرد إمام الجماعة منها، فما قولكم في هذا؟ ج: هذا العمل مرفوض تماماً، و لا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادةه إلى جامعته معززاً مكرماً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 3.

143. «س3: يكتسب الحوار بين المذاهب الإسلامية أهمية خاصة في التقريب بين وجهات نظر المسلمين حول العديد من القضايا، فهل في نيتكم تبني مبادرة للحوار مع أهل السنة في العراق؟ ج3: التواصل مع إخواننا أهل السنة قائم سواء عن طريق اللقاءات المباشرة أم غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة أو متقاربة في معظم القضايا الرئيسة، والحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلاف إن وجد.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 26.

144. «ويضاف إلى هذا أن مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية بشأن المحنة التي يعيشها العراقي الجريح، وما أوصى به أتباعه ومقلديه في التعامل مع إخوانهم من أهل السنة من المحبة والاحترام»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 98.

145. «إن المرجعية الدينية إذ تستذكر اليوم تلك الواقعة الأليمة ... كما تدعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرّض له أمتهم عليهم السلام من هتك واعتداء أن يراعوا أقصى درجات الانضباط ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخواننا أهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها أبداً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 99.

146. «فإن المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوة أنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسة طائفية وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة (لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا)»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (21 / شعبان / 1435هـ)؛ «نلقي نظرة مجددة على كلمة المرجع الديني السيد السيستاني في عام 2007 التي ألقيت نيابة عنه خلال افتتاح الملتقى الأول لعلماء السنة والشيعة في العراق ... أكد سماحة آية الله العظمى السيد على السيستاني في هذه الكلمة بأن «أنا أحب الجميع، والدين هو المحبة، أعجب كيف استطاع الأعداء أن يفرقوا بين

إن أحد مكونات ومصاديق الأخوة هو التعايش السلمي. يولي آية الله السيد السيستاني أهمية كبيرة للتعايش السلمي لدرجة أنه يؤكد أيضاً الصداقة والتعايش السلمي مع دول الجوار¹⁴⁷، ويأمر رجال الدولة بالعمل مع دول الجوار على أسس إيجابية وحسن الجوار والاحترام المتبادل¹⁴⁸. واعتبر أن المحبة والتعايش السلمي المبني على احترام الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع كافة الأديان والميول الفكرية من أهم احتياجات البشر في العصر الحاضر، واعتبر السعي لتحقيق هذا الهدف واجباً على الجميع وخاصة الزعماء الدينيين¹⁴⁹.

المذاهب الإسلامية. «ومضى قائلاً: (هذه المجالس واللقاءات مهمة ومفيدة ومن خلالها يعرف الجميع أنه لا توجد خلافات حقيقية بينهم، إنَّ نقاط الخلاف بين الشيعة والسنة في قضايا فقهية موجودة بين أبناء المذهب الواحد أيضاً). وقال السيد السيستاني: (لابدٌ للشيعة أن يدافعوا عن الحقوق الاجتماعية والسياسية للسنة قبل أبناء السنة أنفسهم). وأضاف: إن (خطابنا هو الدعوة إلى الوحدة، وكنت ولا أزال أقول لا تقولوا إخواننا السنة، بل قولوا (أنفسنا أهل السنة). أنا استمع إلى خطب أئمة الجمعة من أهل السنة أكثر مما استمع لخطب الجمعة من أهل الشيعة. نحن لا نفرق بين عربي وكرد، والإسلام هو الذي يجمعنا معاً)»؛ وكالة أنباء التقريب، تاريخ النشر 2012/22/Jul.

147. «وقال سماحته إن العراق يطمح إلى أن تكون له علاقات طيبة ومتوازنة مع جميع دول الجوار وسائر الحكومات المُجبة للسلام على أساس المصالح المشتركة من دون التدخل في شؤونه الداخلية أو المساس بسيادته واستقلاله، كما أنه يرفض أن يكون محطة لتوجيه الأذى لأي بلد آخر»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، لقاء سماحته (دام ظلّه) مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (2019/6/2).

148. «التقى سماحة السيد السيستاني دام ظلّه بالسيد عدنان الباجه جي الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي ... و تطرق سماحة السيد دام ظلّه في اللقاء إلى ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً كما أكد على أهمية أن يكون للعراق أوثق العلاقات وأمتنها مع محيطه الإقليمي ولا سيما الدول العربية الشقيقة»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 46، «وذكر سماحته: إنَّ من الضروري إقامة أفضل العلاقات وأوثقها مع دول الجوار كافة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعوب المنطقة جميعاً»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 88.

149. «إن البشرية اليوم بأمرس الحاجة إلى العمل الجاد والدؤوب -ولا سيما من الزعامات الدينية والروحية- لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية.»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 79، «إنني أكرّر اليوم ندائي إلى جميع أبناء العراق الغياري من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 92، «س5: ازداد في الفترة الأخيرة التوتر بين أتباع الديانات التوحيدية الرئيسة وهي الإسلام والمسيحية واليهودية فما هي رؤيتكم لتخفيف هذا التوتر؟ ج5: يجب أن يسعى الجميع-ولا سيما الزعامات الدينية والروحية- لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية.»؛ النصوص الصادرة عن

واجبات المواطنة من وجهة نظر آية الله السيد السيستاني:

في المجتمعات المدنية التي يسود فيها التوازن والتناسب بين حقوق وواجبات المواطنين والحكام، على جميع الناس تحمل واجبات ومسؤولياتٍ بما يتناسب مع حقوقهم. لذلك فإن آية الله السيد السيستاني إلى جانب نظريته إلى ضرورة احترام حقوق المواطنين وحساسيته البالغة في هذا الصعيد ورفض أي تهاون في أداء حقوقهم حتى من قبل أصحاب المناصب والسلطة، يرى سماحته واجباتٍ يتحملها المواطنون . فلم يغِب هذا الأمر المهم عن باله فهو يذكّر المواطنين في رسائله وتصريحاته في مناسبات مختلفة بالالتزام بواجباتهم.

1- احترام القانون

من أكثر الكلمات المستخدمة في رسائل آية الله السيد السيستاني هي الالتزام بالقانون واحترامه. بطبيعة الحال فإن سماحته يقوم من ناحيةٍ بتنبية الحكام والمؤسسات الحكومية إلى احترام الحقوق المشروعة للمواطنين، ومن ناحيةٍ أخرى يعتبر الالتزام بالقوانين من واجبات المواطنين.

ويعتبر آية الله السيد السيستاني احترام الدستور والالتزام بأحكامه دون التعامل معها بالانتقائية هو الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه جميع المواقف¹⁵⁰. ويؤكد على

سماحة السيد السيستاني، رقم 96، «فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية، فلا بدّ من التركيز عليها لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة، ولا أقل من العمل على التعايش السلمي بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية أياً كانت عناوينها ... كل هذا يفصح بوضوح عن منهج المرجعية الدينية في التعااطي مع أتباع سائر المذاهب ونظرتها إليهم، ولو جرى الجميع وفق هذا المنهج مع من يخالفونهم في المذهب لما آلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب كل مكان وقتل فطيع لا يستثنى حتى الطفل الصغير والشيخ الكبير والمرأة الحامل وإلى الله المشتكى»؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، رقم 98.

150. «إن احترام الدستور والالتزام ببوده من دون انتقائية يجب أن يكون هو الأساس الذي تبنى عليه جميع المواقف ولا يمكن القبول بأية خطوة خارج هذا الإطار»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... السيد أحمد الصافي (5/ رمضان/1435هـ) [151] - «وشدّد سماحته على ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين والمقيمين بلا استثناء»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، لقاء سماحته (دام ظلّه) مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (6/2/2019).

جميع المواطنين والمقيمين في العراق دون استثناء ضرورة تطبيق القانون¹⁵¹، ويذكر المواطنين بأن تدمير الممتلكات العامة والخاصة مخالف للشرع والقانون¹⁵². ويعتبر الحيابة غير المشروعة للممتلكات العامة والحكومية مخالفة للشرع وموجبة للضمان¹⁵³ ويرى ضرورة الالتزام بقوانين المرور وقوانين حقوق النشر¹⁵⁴. كما أصدر فتوى بوجوب مراعاة قوانين الدول الغربية¹⁵⁵.

2- تقبُّل المسؤولية

أصبحت اليوم مسألة المسؤولية الفردية مسؤولية ذات أهمية كبرى في علم النفس الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، وقد ناقش مفكرو العلوم الإنسانية هذه القضية من جوانب مختلفة. يعتقد المفكرون أن أحد أهم مكونات المجتمع المتحضر والسليم هو وجود مواطنين يتقبلون المسؤوليات، لذلك يحاولون منذ الطفولة وخلال مرحلة التعليم الابتدائي تدريب الفرد على التمتع بالشخصية المسؤولة من خلال تعليم محدد وهادف.

المواطن المسؤول هو مواطن لديه القدرة على اتخاذ خيارات واعية وهو مسؤول عن اختياراته وعلى قدر المسؤولية. يتمتع مثل هذا المواطن بشخصية اجتماعية وعزة النفس، لذلك فهو من ناحية مطلع على حقوق المواطنة الخاصة به ولا يسمح لأي شخص

151. «وشدد سماحته على ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين والمقيمين بلا استثناء»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، لقاء سماحته (دام ظلّه) مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (6/2/2019).

152. «إننا نناشد المشاركين في هذه التظاهرات... كما نناشدهم رعاية حرمة الأموال العامة والخاصة وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين أو أي جهة أخرى. إن الاعتداء على عناصر الأمن برميهم بالأحجار أو القناني الحارقة أو غيرها والإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بالحرق والنهب والتخريب مما لا مسوغ له شرعاً ولا قانوناً»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (26/صفر/1441هـ)؛ «ولكن الشرط الأساس لذلك هو عدم انجراره إلى أعمال العنف والفوضى والتخريب، فإنه بالإضافة إلى عدم المسوغ لهذه الأعمال شرعاً وقانوناً»؛ نص... الشيخ عبد المهدي الكربلائي (9/ربيع الآخر/1441هـ).

153. راجع هامش رقم 105 و 100.

154. الموقع الرسمي للسيد السيستاني، الاستفتاءات، التقيد بالأحكام والقوانين، حق الطبع وحق التأليف.

155. راجع هامش رقم 107.

أو سلطة أن تنتهك حقوقه، ومن ناحية أخرى فهو يعي واجباته، ويحاول أداءها كمواطن بأفضل طريقة ممكنة.

المواطن الذي يكون على قدر المسؤولية يبدي حساسية تجاه قضايا مجتمعه السياسية والاجتماعية، وكما يراقب سلوك الحكام، فهو أيضاً يراقب سلوك وتصرفات المواطنين السياسية والاجتماعية. فهو إلى جانب دفاعه عن حرية التعبير ونزاهة الانتخابات الحرة، يهتم أيضاً بنظافة المدينة وقضاياها البيئية.

بالنظر إلى ما يتمتع به أية الله السيد السيستاني، من معرفة بالمجتمع العراقي وكونه رزح لعقود تحت نظام استبدادي وشمولي، فقد تم قمع الشخصية الاجتماعية للمواطنين وانخفض مستوى تقبل المسؤولية أو تقلصت إلى حد كبير. لذلك فإن سماحته يذكّر في رسائله إلى المواطنين بهذا الواجب وهذا الدور المهم بعبارة "المسؤولية الوطنية".

تقبُّل المسؤولية في الأدب الديني هو ما اصطلح عليه بـ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وقد تناول آية الله السيستاني في كتبه الفقهية هذه المسألة باستفاضة وبيّن أهميتها وشروطها. وفيما يتعلق بأهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه يستشهد برواية صريحة للغاية، تعبّر عن الوظيفة الاجتماعية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي يمكن للمواطن المسؤول أن يتحملها «أنّ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقام الفرائض، وتأمين المذاهب، وتحلّ المكاسب، وتمنع المظالم، وتُعمّر الأرض، ويُنتصف للمظلوم من الظالم، ولا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، وتعاونوا على البرّ، فإذا لم يفعلوا ذلك نُزعت منهم البركات وسلّط بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء»¹⁵⁶.

156. الموقع الرسمي للسيد السيستاني، منهاج الصالحين - الجزء الأول، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الفصل الأوّل أهميّتهما وموارد وجوبهما واستحبابهما.

يذكر آية الله السيد السيستاني، في رسائله المسؤولين الحكوميين والأمنيين، بمسؤوليتهم وأن يكونوا على قدر المسؤولية ويحذّره من أنهم لا يستطيعون التنصل من مسؤولياتهم¹⁵⁷. كما ذكر رئيس الوزراء بمسؤولياته الاقتصادية والأمنية والسياسية، وطالبه بعدم التنازل عن أي جهد في القيام بمسؤولياته¹⁵⁸.

علاوة على ذلك فإن آية الله السيد السيستاني يأخذ في الاعتبار المسؤوليات الاجتماعية والسياسية للمواطنين. على سبيل المثال، أثناء تفشي مرض كورونا، تكون الوقاية من هذا المرض والالتزام بالنظافة من مسؤوليات المواطنين¹⁵⁹. وفي الوقت نفسه يطلب من المواطنين علاج ومساعدة المصابين بكورونا، بغض النظر عن عقيدتهم وانتمائهم الديني¹⁶⁰.

وفي البعد السياسي، أدرج الحفاظ على السيادة الوطنية، ومنع تجزئة العراق، والوقوف في وجه التدخلات الأجنبية¹⁶¹، وتجاوز مرحلة الأزمة¹⁶²، والدفاع ضد الهجمات

157. راجع هامش رقم 62 و 61.

158. النصوص، رقم 94 و 88.

159. «إن الحيلولة دون انتشار هذا الوباء بأوسع مما هو عليه في الوقت الحاضر مسؤولية الجميع مواطنين ومسؤولين، فلا بد من أن يكون الجميع على مستوى هذه المسؤولية الكبيرة ويتعاونوا في اجتياز هذه المرحلة الحرجة بأقل الخسائر والتبعات»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، دعوة مكتب سماحته (دام ظلّه) الى رعاية الإجراءات الوقائية بعد تزايد عدد الإصابات بوباء كورونا في العراق (6/6/2020).

160. «إن الحفاظ على السيادة الوطنية ومنع خرقها وانتهاكها والوقوف بوجه التدخلات الخارجية في شؤون البلد وإبعاد مخاطر التجزئة والتقسيم عنه مسؤولية الجميع»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلّه) الممثلة الخاصة للأمم المتحدة (13/9/2020)؛ «إن الحفاظ على السيادة الوطنية ومنع خرقها وانتهاكها والوقوف بوجه التدخلات الخارجية في شؤون البلد وإبعاد مخاطر التجزئة والتقسيم عنه مسؤولية الجميع، وهو يتطلب موقفاً وطنياً موحداً تجاه عدة قضايا شائكة تمسّ المصالح العليا للعراقيين حاضراً ومستقبلاً، ولا يمكن التوصل إليه في ظل تضارب الأهواء والانسياق وراء المصالح الشخصية أو الحزبية أو المناطقية، فالمطلوب من مختلف الأطراف الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية وعدم التفريط لأي ذريعة بسيادة البلد واستقراره واستقلال قراره السياسي»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، استقبال سماحة السيد (دام ظلّه) الممثلة الخاصة للأمم المتحدة (13/9/2020).

161. «نوصي المؤمنين الكرام (أعزّهم الله تعالى) بأمور: ... رعاية المصابين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسعي في التخفيف عنهم وإعانتهم فيما يحتاجون إليه»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، أسئلة حول فيروس (كورونا).

162. «أن شعور الجميع بالمسؤولية الوطنية وترجمة هذا الشعور إلى مواقف مؤثرة في وضع حل للأزمة الحالية بالاستجابة لمتطلبات الإصلاح وفق الخارطة التي تكرر الحديث بشأنها يشكل المخرج الصحيح من هذه الأزمة لو أريد إنهاؤها بنتيجة

الإرهابية، باعتبارها مسؤولية وطنية وعالمية للشعب العراقي¹⁶³.

يولي آية الله السيد السيستاني أهمية كبيرة للانتخابات، لذلك يؤكد على أن تكون الانتخابات حرة و نزيهة وأن تكون المشاركة فيها واعية واسعة وهو يعترف بالنتائج التي تم التوصل إليها من الانتخابات. فهو يرى أن الانتخابات ليست هدفاً بل وسيلة مناسبة لتحقيق نتائج مرغوبة ومقبولة لدى الأغلبية العامة. ولهذا السبب، فهو لا يوصي النظام السياسي بشخص محدد يحتل منصب رئاسة الوزراء أو ممثل مجلس النواب، ويترك الأمر لرأي أغلبية المجتمع¹⁶⁴.

إن هذا المبدأ الفكري لدى سماحة السيد السيستاني متجذر في رؤيته إلى اعتبار المواطنين على قدر المسؤولية. لمزيد من التبيين نقول: إن آية الله السيد السيستاني يعتبر قضايا مثل السيادة الوطنية وسلامة الأراضي والمصالح الوطنية وسيادة القانون والمجتمع المتحضر وما إلى ذلك من أهم الأهداف وهو يعلم أن المواطنين الذين هم على قدر المسؤولية و يتمتعون بالشخصية واحترام الذات يمكنهم تحقيق تلك الأهداف. لذلك فإن أخطأ المواطنون في إعطاء صوتهم إلى أحد المرشحين في الانتخابات التمهيدية، فإن هذا الأمر أفضل من عدم تحمل المواطن مسؤولية ذلك الاختيار.

يرى سماحة السيد السيستاني أن مشاركة الناخبين في انتخابات تمت هندستها، وتحريض الناخبين لاختيار أفراد معينين على الرغم من أنها تحقق النتائج المرجوة إلا أنها لن

مقبولة، بعد كل التضحيات الجسيمة التي قدمها أبناء هذا البلد في مختلف الجبهات والساحات؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص ... السيد أحمد الصافي (14/جمادى الأولى/1441هـ).

163. «إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وإن الإرهابيين لا يهدفون إلى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، ما ورد في خطبة الجمعة ... الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14/ شعبان/1435هـ).

164. راجع هامش 37 و 19.

تكون مشاركة واعية وواسعة النطاق بل إنها مشاركة غير مسؤولة. الأمر الذي لا يؤدي إلى فشل المواطنين في الدفاع عن الهوية الوطنية للعراق فحسب، بل سيشكل تهديداً له أيضاً.

ولهذا السبب فإنّ آية الله السيد السيستاني لم يدعم قطّ فرداً أو قائمة في الانتخابات بل دعا المواطنين إلى المشاركة بوعي ومسؤولية، ويصرح بوضوح أن عدم تقديم مرشح معين لا يعني أن جميع المرشحين صالحون ويجب أن لا يشكّل ذلك تنصلاً من المسؤولية. بل إن مصلحة العراقيين الحالية والمستقبلية هي أن يتحمل المواطن مسؤولية اختياره ويختار الشخص المناسب بناء على مبادئه، رغم أن كون هذا الاختيار صعباً مستصعباً¹⁶⁵.

165. «أعود وأكرر، إنّ الله لا يغير ما بقوم حتّى يغيروا ما بأنفسهم، إن كنتم تريدون أن تتغيّر أحوالكم نحو الأفضل فإنّ الخطوة الأولى والأساسية في هذا السبيل هي المشاركة الواعية في الانتخابات النيابية، تحمّلوا المسؤولية وتوكّلوا على الله واستعينوا به ليسند خطاكم فإنه وليّ السداد»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، نص...الشيخ عبد المهدي الكربلائي (4/ جمادى الآخرة/1435هـ)؛ راجع الهامش رقم 25.

كلمة أخيرة

في إطار الفقه التقليدي وفي إطار الالتزام بمبادئ الاجتهاد الجواهري، وبالاعتماد على عنصر التفكير الحديث والاهتمام بالأسس المعرفية والأنثروبولوجية، تناول سماحة السيد السيستاني أسس ومصاديق حقوق المواطنة وأكد عليها في مناسبات مختلفة، ومن خلال إصراره على ضرورة احترام حقوق المواطنة، أعلن للتيارات المتطرفة أنه لا يوجد تعارض بين حقوق المواطنة والقضايا الفقهية. كما وجه هذه الرسالة إلى المسلمين من خلال بياناته وإجاباته على استفتاءاتهم بأن الفقه التقليدي لا يزال يجيب عن اهتمامات المتدينين في العالم الحديث ويمكنهم أن يعيشوا حياة إيمانية في العالم الحديث من خلال الالتزام بالفقه.

إن أسلوب آية الله السيد السيستاني في معالجة التناقضات التي تظهر أحياناً بين الأحكام الفقهية وتطورات العالم الحديث، هو تقديم فتوى مناسبة مع تحليل موضوعي مفصل ودراسة الغموض ومعايير الأحكام، والتي تتوافق أيضاً مع متطلبات العصر ولا تخرج عن إطار العقلانية الحديثة وضمن إطار الفقه الجواهري، وفي هذا السياق فقد أعاد النظر في زواج القاصرات الذي كان أمراً شائعاً ولكن أصبح اليوم أمراً نادراً وغير متعارف، حيث قام بحذف أحكامه من رسالته العملية¹⁶⁶ وأحياناً يتخذ سماحته حلاً آخر في إطار الفقه والاهتمام بالقيود النصية والنصوص الدينية؛ فهو مثلاً لا يتناول مسألة الحدود الشرعية في كتبه الفقهية وفتاواه الشرعية، ولا يجيز تنفيذ الحدود الشرعية من قبل عامة الناس حتى مع إحراز شروطها¹⁶⁷.

166. «كان زواج الصغار -أي زواج غير البالغة من غير البالغ- أمراً متداولاً في العديد من المجتمعات الشرقية إلى وقت قريب، ومن هنا تضمنت الرسالة الفتوائية في طبعاتها السابقة بعض أحكامه، ولكن لوحظ انحساره في الزمن الراهن فتم حذف جانب منه من الطبقات الأخيرة»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، أسئلة مراسلة بي بي سي حول بعض الممارسات غير الصحيحة وأجوبتها.

167. «ليس لعامة الناس إقامة الحدود الشرعية»؛ الموقع الرسمي للسيد السيستاني، استفتاء حول المرأة الفصيلة وقتل المرأة الزانية.

وأحياناً يتخذ سماحته حلاً آخر في إطار الفقه والاهتمام بالقيود النصية والنصوص الدينية؛ فهو مثلاً لا يتناول مسألة الحدود الشرعية في كتبه الفقهية وفتاواه الشرعية، ولا يؤكد للمشرعين على تطبيق القوانين بما يتوافق مع تطبيق حدود الشرع، ويكتفي بمراعاة المبادئ الدينية الثابتة في التشريع. وبطبيعة الحال فقد أثرت احتمالات في صمته الهادف بخصوص بعض الإشكاليات الفقهية والاستنباطية، والإشكاليات العملية والتنفيذية والتي يمكن تفسيرها في إطار الفقه التقليدي¹⁶⁸.

إن رسالة آية الله السيد السيستاني فيما يتعلق باستيعاب الفقه في العصر الحاضر لتلبية حاجات البشر وطريقة سماحته في مواجهة الصراعات والتناقضات مهمة جداً ليس للمفكرين من رجال الدين الجدد، بل للمثقفين من أهل الدين وكل من يهتم بأمر الدين في العالم الحديث. لأنه من خلال اتباع هذا المسار واستخدام هذا الأسلوب؛ أي تفعيل العناصر المنسية والمهملة في الفقه مثل كرامة الإنسان الذاتية وملحقاتها وعواقبها، يمكن حل الصراعات والتناقضات خطوة بخطوة، بكل حزم وثبات بعيداً عن الفوضى والتحطيم وإثارة الحساسيات، وبدعم من مجموعة واسعة من المتدينين.

أجل بالنظر إلى أسس وأمثلة حقوق المواطنة التي ذكرها وأكد عليها آية الله السيستاني، يتبين أنه لم يتناول مسألة حقوق المواطنة بسبب مقتضيات العصر وضغوط الرأي العام وغيرها من قضايا العصر. بل إنها كانت الاتجاه الحقيقي والهم الكبير لآية الله السيستاني، وقد اهتم اهتماماً كاملاً بأسس وأمثلة حقوق المواطنة، وكان على دراية تامة بجوانبها ومتطلباتها.

يَعْتَبَرُ آية الله السيد السيستاني بوضوح أن المشاركة في الانتخابات هي حق للمواطنين، وفي هذا الإطار لا يستخدم سماحته تعابير مثل الواجب أو الواجب الوطني

168. حدود، في صمت آية الله السيستاني الهادف، منشور على صفحة الأستاذ محمد سروش محلقي في التليجرام.

والشرعي، بل يعتقد أن الشعب يمنح الشرعية للحكومة من خلال تأييده ودعمه لها، حتى الفترة التي شهد فيها البلد فراغاً في السلطة كان سماحته يحترم ملكية الحكومة محذراً الشعب من التعرض والاستيلاء على الممتلكات الحكومية. وقد شدّد على الحكومة من ناحية أخرى بذل قصارى جهدهم لتوفير حياة كريمة لجميع العراقيين والاعتراف بحقوقهم كمواطنين وعدم تجاهلها. وهو يدعو الجميع في كل مناسبة إلى احترام حقوق المواطنين، واحترام أرواحهم وممتلكاتهم، والالتزام بالمعايير الإنسانية والأخلاقية؛ لذلك، يمكن أن نعتبر آية الله السيد السيستاني مرجعية تؤمن بالحوار والقيم الأخلاقية وبحكومة فعّالة ومواطن صالح بغض النظر عن اسم الحكومة ولقبها، خلاصة القول وكما أشرنا؛ تُعدّ حقوق المواطنة من الحقوق التي تحمل معها تحدياتٍ كبرى، تحديات تبدو أكثر وضوحاً في الحكومات الإسلامية، ولكن يمكن التقليل من هذه التحديات أو القضاء عليها بالرجوع إلى فتاوى آية الله السيستاني.

وكمثال بسيط في جمهورية إيران الإسلامية، وهي حكومة إسلامية وتحكم وفق الفقه الشيعي، فإن بعض المراكز والمكاتب التعليمية تشترط الإسلام أو أحد الأديان السماوية للانضمام إلى صفوف التعليم أو التوظيف، والطلاب في جميع مراحل التعليم من المدرسة إلى الجامعة والموظفين الحكوميين يجب أن يكونوا مسلمين أو من أتباع أحد الديانات السماوية، أما إذا كان الطالب أو المتقدم للوظيفة غير مسلم أو غير كتابي فإنه يضطر إلى الكذب من أجل الدراسة أو العمل لأنه إذا قال الحقيقة سيمنع من مواصلة تعليمه أو عمله، فمثل هذا الإنسان يواجه التحدي بين الكذب والحرمان من التعليم والتوظيف، ومن الواضح أن الكذب والحرمان من التعليم أو البطالة سيخلق مشاكل للفرد والمجتمع، لكن هذا التحدي وهذه المشكلة يمكن حلها بالرجوع إلى فتوى آية الله السيستاني في هذا الشأن.

922 / 48

غ 499 غروي، محمد هادي زاهد.

مرجعية السيد السيستاني وحقوق المواطنة / محمد هادي زاهد غروي. -ط-1

بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2024

(74) ص، (24×17) سم

1 - السيستاني، علي (رجل دين شيعي) 2-- الإسلام والمجتمع.

م. و

2023 / 3732

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3732) لسنة 2023

منذ سقوط حكومة صدام حسين في نيسان 2003 أدى آية الله العظمى السيد علي السيستاني دوراً فريداً في تطورات العراق، حيث قام بدور إيجابي ومؤثر جداً في تطوراته ليس كزعيم سياسي بل كأب روعي للعراقيين، صاحب بصيرة ووعي كامل وفهم شامل للقضايا العراقية. وقد أعلن آية الله السيد السيستاني مراراً وتكراراً أن دوره في العراق ليس القيادة السياسية للشيعنة أو لفئة معينة، بل هو الأب الحنون لجميع العراقيين والمهتم والحارس لمصالحهم، وهو يرى أن صوت المرجعية الدينية ممزوج بصوت الشعب العراقي المظلوم بكل طوائفه وقومياته وأعراقه ولا يجعل أي فرق بينهم. ومن أهم مواقف آية الله السيد السيستاني وأكثرها تأثيراً، بياناته وتوصياته وتوجيهاته الأخلاقية للمقاتلين في ساحات الجهاد ضد الدواعش. وبحسب كاتب هذه السطور، فإن تلك البيانات هي عبارة عن المنطق الأخلاقي لآية الله السيستاني؛ لأن سماحته لم يتوقف بمجرد ذكر المبادئ الأخلاقية، بل وثق كل أمر من الأوامر الأخلاقية بآيات أو أحاديث أو سيرة الأئمة الأطهار (ع)، لذلك فإن رسالته ذات دلالات أخلاقية واستدلالية مهمة.



9789922978185